جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب و اللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

لغة وأدب عربي
لسانيات عربية
رقم: ع2019/09/28

إعداد الطالبتين:
خولة عماري
سمية بلوفي
يوم 2019/06/22

المنحى التداولي بين لسانيات النص ولسانيات الخطاب.

لجنة المناقشة:

أبو بكر زروقي	أ. مح	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
عزيز كعواش	أ. مح	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
فهيمة لحلوحي	أ.مس	جامعة محمد خيضر بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2019/2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

اللغة هي القلب النابض لأفكار الناس، فهي نشاط اجتماعي يعبر بها الناس عن أفكارهم ويفصح عن مبتغاهم، وذلك بهدف التواصل بينهم وتحقيق المصالح الفردية والجماعية. وتستخدم اللغة في مواقف عدة كتقديم شكر، أو اعتذار، أو تقديم تقرير...، والكلام المصاحب لهذه الأنشطة يعتبر مادة صالحة للدراسة . وقد أوجد علماء اللغة نظريات لسانية عديدة اهتمت بدراسة اللغة من زوايا مختلفة، وهذه النظريات في نشاط وتطور دائمين، فكانت البدايات مع "سوسير " بدراسته للغة دون الكلام، واقتصرت نظرية "تشومسكي" على القدرة اللغوية دون الكلام في نظريته التوليدية التحويلية، وغيرهما من النظريات اللغوية.

ونتيجة لقصور هذه النظريات في تقديم الدرس اللغوي على أكمل وجه، ظهر اتجاه لساني جديد، وهو ما يعرف بـ" الاتجاه التداولي" والذي حاول من خلاله رواده رد الاعتبار لدراسة اللغة داخل السياق الذي همش فيما مضى، واعتبر فضلة زائدة.

يعتبر الاتجاه التداولي آخر مولود للسانيات الحديثة، وشيئا فشيئا حتى غدا موضوعا مألوفا في تحليل الظاهرة اللغوية، وأصبحت التداولية مصب الكثير من العلوم، والتي اهتمت بالإنسان وفكره اللغوي، كعلم الاجتماع والفلسفة واللسانيات وتحليل الخطاب، وغيرها من العلوم، وهذا الاتصال التداولي بالعلوم اللسانية عامة وبلسانيات النص والخطاب ساقنا إلى اتخاذه موضوعا لبحثنا والموسوم بـ" المنحى التداولي بين لسانيات النص ولسانيات الخطاب"، وذلك محاولة منّا لكشف نقاط التقاطع بين العلوم الثلاث، اللسانيات التداولية، واللسانيات النصية ولسانيات الخطاب، وكيف ارتبطت ببعضها البعض.

ولأن كل بحث علمي أكاديمي يقوم على منهج يسهل نسج خيوطه، كان المنهج المناسب لدراستنا هو المنهج الوصفي مع الاستعانة بآلية التحليل، ذلك لأنه الأكثر

ملاءمة لهذا الموضوع.

واختيارنا لموضوعنا هذا لم يكن من العبث بل كانت لنا أسباب دعتنا إلى شق غمار هذا البحث، ولعل أهمها تتمثل في:

-الرغبة في استيعاب هذا الموضوع الحديث، والأسس الفكرية التي انطلق منها، وعقد الصلة بين ثلاثة أنواع من الدراسات اللغوية والمذكورة آنفا.

-إثراء الدرس اللغوي بمزيد من الدراسات في هذا المجال.

ومن منطلق هذه الأسباب قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- ما هي ملامح التداولية في اللسانيات النصية وتحليل الخطاب؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن إدراج بعضها كما يلي:

-كيف يمكن أن نعرف كل من الخطاب والنص عند العرب والغربيين؟ وما هي حدود التقاطع بين المصطلحين؟

-ما هي المرجعية الفكرية للتداولية ؟ وما هي الآليات الإجرائية التي اتكأت عليها أثناء تحليلها للنصوص بكل أنواعها؟

-كيف يمكن أن نصل بين الخطاب والتداولية، وبين النص والتداولية؟

وإجابة على هذه التساؤلات، اقتضت طبيعة البحث وحجمه أن يكون مقسما إلى ثلاثة فصول، أما الفصل الأول فكان بعنوان: بين لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة في المفاهيم، وقد قسمناه إلى مبحثين: المبحث الأول خصصناه للسانيات النص تحت

عنوان لسانيات النص مجالاتها وإجراءاتها، وفيه قمنا بتعريف النص لغة واصطلاحا، والبحث عن مفهومه عند كل من العرب والغربيين، وقمنا أيضا بذكر المعايير النصية في لسانيات النص، وبعدها قمنا بالتطرق لأهمية النص و لسانيات النص، وأهدافها.أما المبحث الثاني: فكا ن بعنوان تحليل الخطاب وحدود التقاطع مع لسانيات النص، حيث عرَفنا فيه الخطاب لغة واصطلاحا، ومفهومه في المفكري ن العربي والغربي، وختمنا المبحث والفصل ككل بعقد مقارنة بين الخطاب والنص والتمييز بينهما.

أما الفصل الثاني: فجاء موسوما بـ " الاتجاه التداولي في الدرس اللساني الحديث"، وقد قسمناه إلى مبحثين: الأول عنوانه: التداولية في اللسانيات المعاصرة، حيث ركزنا فيه اهتمامنا بالحديث عن المرجعيات الفكرية للدرس التداولي المعاصر، وذلك بعد إدراج تعريفات لها في الثقافة العربية والغربية، أما المبحث الثاني: تعرضنا فيه إلى أهم النظريات التي شكلت الجهاز المفاهيمي التداولي.

وجاء الفصل الثالث بعنوان: "ملامح التداولية في المنهجين النصي والخطاب" وارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:المبحث الأول عنوانه: الدراسة النصية والمنحى التداولي، تطرقنا فيه إلى الإحالة وعلاقتها بالتداولية، وأيضا النص بين منتجه ومتلقيه.أما المبحث الثاني فجاء بعنوان: التداولية وتحليل الخطاب، وفيه تطرقنا إلى المقاصد وعلاقتها بالخطاب والسياق وأثره في تحديد معنى الخطاب، أما المبحث الثالث: فكان بعنوان التداولية بين لسانيات النص ولسانيات الخطاب، وفيه درسنا الأفعال الكلامية والحجاج والاستلزام الحواري في النص والخطاب.

هذا ولم نكن نحن الأسبق في الولوج إلى هذا المجال من البحث، بل قد سبقنا في ذلك العديد من الباحثين أبرزهم:

-"عبد الهادي بن ظافر الشهري" في كتابه : "استراتيجيات الخطاب مقاربة تداولية"، والذي اهتم بدراسة استراتيجيات تحليل الخطاب وربطها بالمنحى التداولي، بعد أن تطرق إلى تعريف الخطاب.

_وكذلك ما قام به "جميل حمداوي" في كتابه "التداوليات وتحليل الخطاب" متطرقا لأهم العناصر المشتركة بين التداولية ولسانيات النص وتحليل الخطاب.

هذا وقد كان التعاطي مع هذا البحث أمراً مستصعباً بعض الشيء؛ إذ وقفت أمامنا بعض الصعوبات أهمها:

-طبيعة الموضوع المرتبط باتجاه لساني جديد لا يزال يخضع لبعض الممارسات والمقاربات المعرفية لإيضاح معالمه ولملمة شتاته وخاصة في منطقتنا العربية .

-صعوبة التحكم في المادة العلمية المتوفرة.

وفي ختام هذه الدراسة نحمد الله على توفيقه لنا على انجاز هذا البحث وإكماله. ويطيب لنا أيضا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الذي رافقنا منذ الخطوات الأولى للبحث، وتكبد عناء قراءة المذكرة وتقويمها في الأخير، وتعديلها إلى أن خرجت بهذه الصورة النهائية، كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان لوالدينا الذين رافقانا خطوة بخطوة طيلة المسيرة الدراسية عامة، وطيلة فترة انجاز هذه المذكرة خاصة.

الفصل الأول:

بين لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة في المفاهيم.

المبحث الأول: لسانيات النص مجالاتها وإجراءاتها.

المبحث الثاني: تحليل الخطاب وحدود التقاطع مع لسانيات النص.

المبحث الأول: لسانيات النص مجالاتها وإجراءاتها.

إن المتتبع للدراسات اللغوية يجدها قد تجاوزت حدود الجملة بعدما كانت تعتبرها الوحدة الكبرى في التحليل إلى وحدة أكبر وأشمل وهي النص.

هذا المصطلح الذي اتخذته اللسانيات النصية مجالا للدراسة، غير أن تحديد معناه أمر في غاية الصعوبة لتعدد مقاييسه ومجالاتها وأشكاله والغايات المتوخاة منه، فهو حدث كلامي تحكمه علاقات معينة أو هو عمل منجز في مكان وزمان معينين، ويمكن القول أيضا: أنه نشاط اجتماعي يعبر عنه بنشاط لغوي مجرّد.

أولا: مفهوم النص:

1- لغة:

إن النص في المفهوم اللغوي المبثوث في المعاجم العربية القديمة يدور حول: الرفع والإظهار والارتفاع، كما يتبيّن لنا ذلك من خلال «أساس البلاغة»:« ومن المجاز نص الحديث إلى صاحبه، أي رفعه»[1].

[1] أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن احمد الزمخشري (ت538هـ)، **أساس البلاغة**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، لبنان، بيروت: دار الكتب العلمية، ط01، (1419 هـ- 1998 م)، ج02، مادة (ن ص ص)، ص 275.

وأما في لسان العرب: «ونصّ المتاع نصّا، جعل بعضه على بعض، ونص الناقة ينصّها نصّا، ورفعها في السير، نص ونصصت ناقتي أي رفعتها في السير»[1].

أما كلمة « النص » في المعاجم الغربية نجدها كلمة لاتينية مستخلصة من فعل (نص) . «Texte» وتعني في العربية نسج ومعناه هو: النسيج فالنص ينسج من الكلمات المترابطة مثله مثل قطعة قماش المكوّنة من خيوط مترابطة ومتماسكة وهو التعريف ذاته الذي نجده في معجم "لروس" لما فيه من تسلسل في الأفكار وتوال في الكلمات، وتنظيم للأجزاء[2].

2- اصطلاحا:

إن تحديد مفهوم النص الاصطلاحي أمر صعب وذلك لطابعه المتغير، وتمظهراته المختلفة، بالإضافة إلى مجموع أنماط التواصل التي يحاول كل واحد أن يجرها إلى حقله.

ومجمل القول: أن النص وحدة كبرى شاملة لا تنتظمها وحدة أكبر منها وقد تعددت دلالات النص للدارسين تبعا لمجالات تناوله. كما أن هناك من يعتبره مرادفا للخطاب، وقد يعني أيضا الشعرية، أو يمكن أن يكون مجموعة من الأعمال الأدبية الخاصة بكاتب معين أو بمرحلة تاريخية محددّة، ومن جهة أخرى قد يعتبر نصا لغويا له طول معين كالقصة أو الراوية أو المقامة [3].

---

[1] جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، ابن منظور الأنصاري الإفريقي، **لسان العرب**، تحقيق :عامر احمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليلي إبراهيم، بلا ط، بيروت: دار الكتاب العلمية، 1430هـ- 2009 م، مادة (ن ص ص)، ج7، ص 109.

[2] ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، **مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه** ، ط01، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، 2008م، ص 18- 20.

[3] ينظر: صبحي إبراهيم، **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق- دراسة تطبيقية على السور المكية** – ط01، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ج1، ص 28.

ثانيا: لسانيات النص في الفكر اللغوي الحديث:

1- لسانيات النص في الفكر اللغوي الغربي:

تقتضي طبيعة هذا البحث الوقوف عند البدايات الأولى لظهور لسانيات النص في الغرب، إذ يعد هذا العلم من أحدث فروع اللسانيات متجاوزا الجملة بعدما كانت جل الدراسات لا تتعداها.

ونذكر هاهنا أول محاولتين لدراسة تراكيب ما فوق الجملة حسب آراء الباحثين وهما: "هاريس Zellig Harris" وما قام به عام (1952م) تحت عنوان « تحليل الخطاب»، وكذلك "ميشيل Mitchell".

ويعتبر العالم الهولندي " فان ديك Van Dijk" من أبرز الداعين إلى إقامة نحو النص والذي سعى إلى إقامة تصور متكامل حول نحو النص عام (1972 م) مع ظهور كتابه « بعض مظاهر أنحاء النص » وظل كذلك حتى كتابه « النص والسياق ». حيث حاول إرساء قواعد متينة في تحليل الخطاب وفق المنظور النّصي، متجاوزا حدود الجملة مع مجموعة من العلماء قائلين أن علم قواعد النص أكبر شأنا مما كان يُعتقد قبلا[1].

وكما سبقنا الذكر سالفا أن النص متعدد الدلالات حسب نظر الدارسين الغربيين وذلك تبعا لتعدد مجالاتهم ونذكر من بين هؤلاء ما يلي:

"**هاليداي ورقية حسن**": في كتابهما: الانسجام في الإنجليزية« سنة (1976م).

---

[1] ينظر: بن يحي ناعوس، **تحليل الخطاب في ضوء لسانيات النص – دراسة تطبيقية في سورة البقرة** – بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في لسانيات النص، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون ، جامعة وهران ، 2012- 2013 م، ص 39- 40.

فهما يعتبران النص كلمة تستخدم في علم اللغة، أي فقرة مهما قصرت أو إمتدت، مكتوبة أو منطوقة مركزان على الوحدة والإنسجام إذ يقولان: « فالنص يمكن أن يكون له أي طول لأنه ليس سلسلة قياسية من الوحدة النحوية... وبعض النصوص تتشابه من حيث أنها يمكن أن تكون أقل من جملة واحدة في التركيب النحوي مثل: التحذيرات، العناوين، الإعلانات، الإهداء. معنى ذلك أن النص يمكن أن يكون كلمة أو جملة واحدة، كما يمكن أن يكون توال من الجمل»»[1].

"**جوليا كريستيفا Julia Krissteva**": تعرّف النص أنه: « جهاز نقل لساني، يعيد توزيع نظام اللغة، واضعا الحدث التواصلي (...) في علاقة مع ملفوظات مختلفة سابقة أو متزامنة »[2]. والمقصود أن فضاء النص مأخوذ من عدة أقوال من نصوص أخرى ومرتبط بها.

"**رولان بارت Roland Barthrs**": ويتضح تعريفه للنص في قوله: «النص نشاط وإنتاج... إن النص مفتوح ينتجه القارئ فهو عملية مشاركة لا مجرد استهلاك» [3]. إذن فالنص عنده عملية إنتاجية، يتقاسمها كل من صاحبه والقارئ.

"**فان ديك Van dijk**": لقد حاول وضع تصور شامل حول النص في كتابه: « النص والسياق » حيث اهتم بتحليل النص من خلال الربط بين الأبعاد البنيوية

---

[1] صبحي إبراهيم، **علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق**، ص 29- 30.

[2] عيسى الوادعي، « **التماسك النصي في الدرس اللغوي**»، **في ظل أشغال المؤتمر الدولي الأول في لسانيات النص وتحليل الخطاب**، خطابي محمد عبد الرحمان، لسانيات النص وتحليل الخطاب، ضمن استكتاب جماعي لأشغال المؤتمر الدولي الأول في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ط 1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ج 1، 1434هـ-2013م، ص 344.

[3] صلاح فضل، **بلاغة الخطاب وعلم النص**، ط1، مصر: الشركة العالمية للنشر، 1996م، ص 297-298.

والسياقية والثقافية. ومن هنا فالنص يحدّدُ عنده على مستويات عديدة تركيبة دلالية وتداولية[1].

"**بول ريكور Paul Ricoeur**": قدّم هو الآخر تصور شامل ومتكامل لما يسمى بـ:« نظرية النص»، والنص عنده : كل خطاب مثبت بواسطة الكتابة وبذلك جعل الكتابة مرتبطة بعملية القراءة ويجعل النص مختلف عن الكلام، كما أن الكاتب يظهر من خلال النص[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التعاريف السابقة يختلف بعضها عن بعض حسب معايير واتجاهات معينة تتلخص فيما يلي:

* أن النص يمكن أن يكون مكتوبا أو منطوقا، طويلا أو قصيرا، قديما أو حديثا.

* لابد من مراعاة التماسك بين وحداته.

* لابد من مراعاة الجوانب الدلالية والتداولية والسياق في النص.

كما تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن النظريات النصية تمّ تصنيفها على أساس التأثير السائد فيها وسنكتفي بذكر أهم النظريات في كل اتجاه[3]:

الاتجاه اللغوي النحوي: ويعتبر" هاريس" أول من أرسى دعائم المنهج التوزيعي ثم حاول تطبيقه على الخطاب ونذكر: التوزيع/ التطبيق، الاستدلال/ المعاقبة هي أساس التحليل عنده.

---

[1] ينظر: سعيد يقطين، **انفتاح النص الروائي – النص والسياق**– ط02، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2001 م، ص 15– 16.

[2] ينظر: سعيد يقطين، **انفتاح النص الروائي – النص والسياق**– ، ص 27– 28.

[3] ينظر: بن يحي ناعوس، **تحليل الخطاب في ضوء لسانيات النص – دراسة تطبيقية في سورة البقرة** – ص 41– 56.

الاتجاه الدلالي الوصفي: وذلك ما قام به "هاليداي" و"رقية حسن" في كتابهما « الاتساق في اللغة الإنجليزية » والاتساق عندهما هو: ذلك التماسك الشديد بين اجزاء النص.

الاتجاه الدلالي: ويحاول في هذا الاتجاه " بيتوفي Janoss– Petofi" في تحليله للنص الوصول إلى نظرية كلية تعالج جميع تمظهراته.

الاتجاه التداولي:ويمكن تصنيف إسهام "براون Brown " و"يول yule" في هذا الاتجاه لأنهما يقومان بتحليل الخطاب في إطار نماذج السياق ويعدان أن مفهوم الانسجام يجعل المتكلم/ الكاتب، والمستمع/ القارئ في قلب عملية التواصل.

2- لسانيات النص في الفكر اللغوي العربي:

إن الممارسة النصية التطبيقية لم تكن غائبة في التراث العربي والإسلامي، فعلم المناسبة مثلا في علوم القرآن أكبر شاهد على الرؤية النصية في هذا التراث، ولكن اللسانيات النصية كنظرية لسانية واضحة لم تظهر إلاّ مع الدراسات اللسانية الغربية الحديثة[1].

وتعتبر ترجمة "جاد الرب" لكتاب "برند شبلنر Brand chblenr" (علم اللغة والدراسات الأدبية) محاولة للفت الانتباه إلى التحليل اللساني فيما يتعلق بعلم اللغة النصي.

وكذلك نذكر دراسة " سعد مصلوح" الموسومة بـ:(العربية من نحو الجملة إلى نحو النص) من أوائل الدراسات النصية التنظيرية، وفتحا جديدا في تاريخ اللسانيات.

---

[1] ينظر: رشيد عمران،« **مسارات التحول من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص** »، خطابي محمد عبد الرحمان، لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص 390.

أما "محمد خطابي" قام بدراسة منهجية تأصيلية حيث استلهم المعطيات النصية الغربية محاولا تأصيلها في الفكر التراثي العربي الإسلامي من خلال: علوم البلاغة، وعلم التفسير، وعلم القرآن كل ذلك في كتابه « لسانيات النص: مدخل إلى إنسجام الخطاب».

ثم توالت بعد ذلك الدراسات النصية مستفيدة من المعطيات اللسانية الغربية في شقها النظري نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: "صلاح فضل" في كتابه: « بلاغة الخطاب وعلم النص »، و"صبحي إبراهيم الفقي": « علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق» وترجمة "تمام حسان" لكتاب "روبرت دي بوجراند": « النص والخطاب والإجراء»[1].

ويختلف مفهوم النص عند الباحثين العرب أيضا حيث نجد له عدة تعاريف حسب اتجاه وميول كل باحث وتدور عُموما حول ما سنذكره عند كل من:

"**عبد الملك مرتاض**": فالنص عنده هو: « كتابة والكتابة قراءة، والقراءة تأويلية مهيأة للمتلقي المفتوح ... » [2]. كما أنه هو ذلك النسيج اللغوي الناشئ عن فعل الكتابة والمتعدد بتعدد تعرضه للقراءة وهذا ما يعرف بـ:« إنتاج النص» عند "جوليا كريستفيا" [3].

"**نور الدين السّد**": النص حسبه هو: منطوقًا أو مكتوبا، شعر أو نثرًا، أو حوارا أومونولوجا وحتى مسرحية. وتتحقق نصيته إذا تحققت وحدته الشاملة، ويعتبر كل من: القارئ والسياق ووسائل الاتساق أركان تميز بها النص من اللانص[4].

---

[1] ينظر: رشيد عمران،« **مسارات التحول من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص** »، خطابي محمد عبد الرحمان ، لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص 390- 391.

[2] عبد الملك مرتاض، **في نظرية النص الأدبي**، بلا: ط، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 03.

[3] المرجع نفسه، ص 05.

[4] ينظر: نور الدين السد، **الأسلوبية وتحليل الخطاب**، بلا: ط، الجزائر: دار الطباعة للنشر والتوزيع، 1997، ص 68.

"**إبراهيم الفقي**": وقد جاء تعريفه موافقا لما جاء به دي بوجراند وهو: « أن النص حدث تواصلي يلزم لكونه تتوفر فيه سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا إذا تخلّف واحد من هذه المعايير»[1].

ثالثا: عوامل تأسيس لسانيات النص:

قدَم علماء هذا الاتجاه الكثير من الحجج وذلك لجعل لسانيات النص وريثا وبديلا شرعيا لنحو الجملة نذكر منها[2]:

عدم كفاية نحو الجملة لوصف الظواهر التي تتجاوز حدود الجملة، لأن التواصل بين المتكلمين لا يكون باستعمال كلمات معزولة أو جمل وعبارات، ومن ثم فإن نحو النص أخرج من التجزئة والإنقسام، إذ يدرس ترابط هذه العناصر بحيث تؤدي معنى مفيدا مع بيان وسائل الربط بينها والسياق الذي أنتج فيه.

كما أن الدراسة في إطار الجملة جعلت اللسانيين غير قادرين على تفحّص تركيبة النصوص، وذلك لأن الدراسة الشاملة تبحث عن وصف شامل للعناصر التي تكوّن النص عكس النظرة الجزئية، ويبرر " تمام حسان" ذلك بأن هذا العلم يقوم من خلال أن الاتصال يتم فيه استعمال اللغة في موقف معين وإنشاء نص سواء طال أم قصر وليس بوصف وحداتة صوتيا، وصرفيا، ونحويا، ودلاليا.

بالإضافة إلى القصور المتمثل في الجانب الدلالي بالنسبة لنحو الجملة ما جعل علماء لسانيات النص يقومون بتغطيته من خلال عنايتهم بالتماسك والانسجام بين وحدات النص وظروفه وبجميع ملابساته وسياقاته الخارجية.

---

[1] نور الدين السد، **الأسلوبية وتحليل الخطاب**، ص 99.

[2] ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، **مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه**، ص 64- 66.

يعتبر هذا الانتقال تحولا مهما في الدراسات اللغوية ، وهذا الانفتاح لا يعني التخليّ عن كل ما جاءت به نحو الجملة وإنما يعتبر مرحلة مهمة تمهد للسانيات النص تتخطى فيه كل الأبعاد الأفقية هادفة إلى احتواء جميع القضايا دون الفصل بين العلاقات النحوية والدلالية والتداولية التي تربط بين وحدات النص.

إن المتتبع للدراسات اللغوية يجد لكل نظرية منهجيتها الخاصة التي تختلف عن غيرها، ولسانيات النص لها منهجيتها التي تعتمد عليها وهي: وصفية وتفسيرية وتأويلية بمعنى أن الباحث قبل وصفه لبنيات النص يمر بمراحل وهي: تفكيك النص إلى مقاطع ووحدات تكون ضمن الوحدة الكبرى للنص، ثم تأتي عملية تقسيم المركبات النصية إلى ملفوظات وفقرات ومتواليات وفق معايير التقطيع النصي، وبعد ذلك يقوم بتحديد تماسك الجمل داخل النص ككل مع البحث عن أدوات الاتساق والانسجام فيها وكذلك ربط النص بالسياق والمتلقي وبالمقصديات.

وقد ذكر "جميل حمداوي" أن لسانيات النص قد استفادت من علوم مختلفة كاستعانتها بلسانيات الجملة من خلال الاستفادة من التوليد والتحويل عند "تشومسكي" والمكونات المباشرة وغير المباشرة عند "هاريس"، إلى جانب الاتجاه التداولي الوظيفي كما عند "هاليداي" و"فان ديك" ... وكذلك على العلوم الأخرى كعلم النفس، وعلم الاجتماع [1].

وبَيّن في مقام آخر هذه المنهجية وخطواتها الإجرائية الآتية [2]:

عملية التصنيف: حيث يتم تجنيس النص (شعر، رواية، قصة ....) ثم تنميطة (نص وصفي أو حجاجي ....) وأخيرا تصنيفها.

---

[1] ينظر: جميل حمداوي، **محاضرات في لسانيات النص**، ط01، المغرب: شبكة الألوكة، 2015م، ص60- 61.

[2] المرجع نفسه، ص 62- 67.

عملية التقطيع: حيث يتم تقطيع النص إلى مقاطع ومتواليات وفقرات متابعة ومتسلسلة ومعنوية.

عملية تنميط المقاطع: أي استكشاف حدود المقاطع الموجودة في النص.

عملية الربط أو الاتساق: تحديد أهم الروابط التي تربط بين كل الجمل الموجودة في النص سواء أكانت تركيبة أو معجمية أو دلالية أو وظيفية.

عمليات الانسجام: وهي مجموعة من العمليات الذهنية والاستراتيجيات المنهجية التي يستخدمها المتلقي لإعادة بناء النص كالتأويل.

العمليات الحجاجية: أي استحضار شبكة التواصل التي تجمع بين المتكلم والمتلقي على حد سواء أي السياق التواصلي، مع استكشاف الأدوات البلاغية.

عمليات التداول الإنجازي: وتتعلق بنظرية أفعال الكلام وعناصرها الثلاثة وهي فعل القول، الفعل المتضمن في القول الفعل (الفعل الإنجازي)، والفعل الناتج عن القول.

عملية التشاكل: بتراكم المقوّمات المعجمية والمقوّمات السياقية.

عمليات الترابط على مستوى الدال: والمتمثل في التكرار الصوتي، والترابط المعجمي (الحقول الدلالية)، تكرار الألفاظ، تكرار المشتقات، التكرار الصرفي والتركيبي ...

عمليات الترابط على مستوى المدلول:استجلاء البنيات المهيمنة في النص.

وكانت هذه أهم الخطوات التي تبنى عليها المقاربة مع النصوص في لسانيات النص.

رابعا: المعايير النصية:

تعتبر المعايير النصية التي وضعها "دي بوجراند" الأشهر والأوضح، إذ لابد لكل نص أن يستجيب لكلها أو لأغلبها وإلا خرج من الدائرة النصية إلى اللانصية وهذه المعايير قد ترجمها "تمام حسان" في كتابه « النص والخطاب والإجراء» وهي سبعة[1]:

السبك COHESION:وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها باللاحق كالتكرار، والحذف، والأدوات والإحالة، ...

الالتحام COHERENCE : وهو يتطلب الإجراءات التي توجد الترابط المفهومي ومن وسائله تفاعل المعلومات وإتصالها بالتجربة الإنسانية، وتنظيم الأحداث والمواقف ...

المقصدية INTENTTONALITY: ويتضمن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة التي قصد بها أن تكون نصا يتمتع بالسبك والالتحام، وأن هذا النص وسيلة للوصول إلى غاية ما.

القبول ACCEPTABILITY: وهو يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك وإلتحام.

رعاية الموقف SITUATIONALITY: وهو يتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبط بموقف سائد يمكن استرجاعه.

التناص INTERTEXLUALITY: ويتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بدونها.

---

[1] ينظر: روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة: تمام حسان، ط02، مصر: عالم الكتب، 2007 م، ص 103- 105.

الإعلامية INFORMATIONITY: ويدل هذا المصطلح على محتوى الاتصال، بل من حيث ناحية الجدة أو التنوع الذي توصف به المعلومات في بعض المواقف .

وما يمكن القول في المعايير السابقة الذكر أنها ليست جديدة ولكن علاجها كان متفرقا حينا ومدمجا في حين آخر، ويبدو أن السبك والالتحام صلتهما وثيقة جدا بالنص، و أما رعاية الموقف والتناص فهما نفسيان، ويخصّ كل من القصد والقبول كل من المرسل والمتلقي، وأما المعيارية فهي بحسب التقدير.

خامسا: أهمية لسانيات النص:

كانت الحاجة ملحة وضرورة إلى اللسانيات النصية لتجاوز بعض الصعوبات والمفاهيم في نحو الجملة وتغيير النظرة إلى نظرة شاملة غير متجزئة ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط الآتية [1]:

- تنظر إلى النص كوحدة كلية لا فرعية وتشمل النص وسياقه، وظروفه، وفضاءاته، ومعانيه القبلية والبعدية المساعدة في فهم النص ومقاصده.

- أنها أكثر شمولا وتماسكا للقواعد بالنسبة لأي لغة وهذا بمراعاة مختلف الظواهر التركيبية والتي تخرج عن إطار الجملة والتي لا يمكن تفسيرها تفسيرا دقيقا إلا من خلال وحدة النص الكلية.

- تمكننا من صياغة القواعد وذلك لحصر كل النصوص النحوية في لغة ما، فهي تقوم بإعادة بناء تشكيلة للكفاءة اللغوية الخاصة بمستخدم اللغة في عدد لا نهائي من النصوص.

---

[1] ينظر: رشيد عمران، « **مسارات التحول من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص**» ، خطابي محمد عبد الرحمان ، لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص 385- 387.

– تقدم إسهاما كبيرا في الترجمة بسبب الحاجة إلى التماسك في استعمالات اللغة.

– أعادت النظر في المفاهيم اللغوية القديمة السائدة وذلك لتعميقها أو تعديلها.

ونجد في كتاب « محاضرات في لسانيات النص » صاحبه قد ركز على مجموعة من الأهداف التي تكمّل النقاط السابقة ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

– التعرف على كيفية بناء النص وإنتاجه، واستعمال مختلف الآليات والمفاهيم التي تساعدنا في فهم النص ووصفه وتأويله مع استكشاف مبادئ الاتساق والانسجام فيه.

– التمكن من مختلف الآليات اللسانية في عملية تصنيف النصوص والخطابات وتجنيسها وتنميطها وتنويعها.

– تساعدنا على تفكيك النصوص وتحليلها وتركيبها، وتشريحها بنويا أو توليديا أو تداوليا ومن ثم التعرف على مختلف التقنيات اللسانية المستعملة في قراءة النص وفهمه وتفسيره وتأويله.

– التعرف على كيفية تحقق القراءة المنسقة والمنسجمة، وكيف تحدد حوارية النص وأبعاده التناصية مع ربط كل ذلك بالسياق.

[1] ينظر: جميل حمداوي، **محاضرات في لسانيات النص**، ص 57– 58.

المبحث الثاني: تحليل الخطاب المفهوم والتطور.

يعد مصطلح الخطاب من المصطلحات اللسانية التي احتلت مكانة مركزية في الأبحاث والدراسات اللغوية المعاصرة، وقد شاع تداوله في الحقبة الأخيرة من الزمن نظرا لاتساع مجالات استخدامه، حيث لاق إقبالا واسعًا من قبل الدارسين والباحثين، ونظرًا لتنوع مجالات استخدامه فقد تعدّدت تعريفاته اللغوية والاصطلاحية.

أولا: تعريف الخطاب:

1_ لغة:

جاء مصطلح الخطاب عند ابن فارس يدور حول أصلين الأول: الكلام، والثاني: الأمر الشديد، فقال في صدد ذلك: « " خطب"، الخاء والطاء، والباء أصلان: احدهما الكلام بين اثنين (...) والخطب: الأمر يقع، وإنما سمي بذلك لما يقع فيه من التخاطب والمراجعة»[1].

هذا وقد وردت لفظة " الخطاب" في المعجم الوسيط حاملة لمعنى الكلام دونما تحديد لنوعه، فجاء في المعجم كما يلي: «" الخطاب" الكلام وفي التنزيل العزيز: ﴿أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ ٢٣﴾[2]»[3].

---

[1] ابن فارس، **مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بلا:ط، بلا: بلد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م، ج02، ص 198.

[2] ص، 23.

[3] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط01، القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2004م، ص 243.

إن كلاّ من المعاجم القديمة والمعاصرة تناولت كلمة الخطاب للدلالة على المعنى ذاته، وبذلك نعرف أن هذا المصطلح لم يشهد تطورًا في المعنى الذي يحيلنا إليه ألا وهو الكلام أو الأمر الشديد.

2_ اصطلاحا:

تدور مادة " خطب" في المعاجم اللغوية حول الدائرة اللغوية التي تنتج عن المخاطِب رغبة منه في تكوين تفاعل بينه وبين المخاطَب والتأثير فيه، وهذا التفاعل ينتج عنه الخطاب.

هذا فيما يخص التعريف اللغوي، أما التعريف الاصطلاحي فقد اختلف فيه كل من اللغويين الغرب والعرب دون أن يبتعدوا كثيرا عن الدائرة اللغوية للمصطلح، والتي مفادها أن الخطاب هو ما يدور بين اثنين من كلام للأول الرغبة في التأثير وإقناع الثاني.

وفيما يلي عرض لتعريف الخطاب بين الفكرين الغربي والعربي.

ثانيا: مصطلح الخطاب بين الفكرين الغربي والعربي:

1 -الخطاب عند الغربيين:

ارتبط مفهوم " الخطاب" Discoure عند الغربيين بادئ ذي بدء بفكرة الثنائية اللغوية (اللغة والكلام) عند "ديسوسير" الذي فرق بين اللغة والكلام، واللغة عنده نتاج اجتماعي لملكة اللسان، فاللغة ظاهرة عامّة يشترك فيها أفراد مجتمع معين، في حين أن الكلام هو كل ما يلفظه أفراد مجتمع معين، أي ما يختارونه من مفردات وتراكيب ناتجة عما تقوم به أعضاء النطق من حركات مطلوبة.

واهتم "سوسير" باللغة على حساب الكلام لأنه يتغير، وتتغير دراسته في الواقع[1].

وهذا الإهمال ولّد اهتماما لدى اللغويين الذين حاولوا وضع مفهوم دقيق للخطاب، وفيما يلي عرض لمجموعة من التعاريف:

" **بنفنست Benveniste**": يقول عن الخطاب: « الملفوظ منظورًا إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل » والمقصود بذلك: الفعل الحيوي لإنتاج ملفوظ ما بواسطة متكلم معين في مقام معين، وهذا الفعل هو عملية التلفظ، وبمعنى آخر يحدد "بنفنست" الخطاب بمعانيه الأكثر اتساعا بأنه: « كل نلفظ يفترض متكلمًا ومستمعًا وعند الأول هدف التأثير على الثاني بطريقة ما »[2]. لا يذهب "بنفنست" بعيدًا في تعريفه للخطاب عن التعريف اللغوي، فهو يعرفه على أنه مجموعة من الملفوظات التي تنتج عن المخاطِب في سياق معين بغية التأثير في المخاطَب.

"**هاريس**": ينطلق هاريس في تعريفه للخطاب من تعريف بلومفيلد للجملة عن طريق تأكيده: «على وجود خطاب ينطلق من تالي المجموعة من الجمل التي تقدم بنية للملفوظ»[3]. يذهب "هاريس" إلى أن الخطاب يفوق الجملة من حيث الحجم فهو يعبر عن مجموعة من الجمل التي تنتج عن طريق التلفظ، أي يمكن القول أن الخطاب عنده عبارة عن ملفوظات تنتج بنية أوسع من الجملة.

"**فوكو Foucault**": يعرف فوكو الخطاب بقوله: « هو أحيانًا يعني الميدان العام لمجموعة المنطوقات (Enoncée)، وأحيانًا أخرى مجموعة متميزة من المنطوقات وأحيانًا ثالثة ممارسة لها قواعدها، تدل دلالة وصف على عدد معين من المنطوقات وتشير

---

(1) ينظر: دليلة قسمية، **استراتيجيات الخطاب في الحديث النبوي الشريف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2011، 2012، ص 16- 18.

(2) سعيد يقطين، **تحليل الخطاب الروائي**، ص 19.

(3) ينظر، المرجع نفسه، ص 18.

إليه»[1]. إن أهم ما ركز عليه "فوكو" في تعريفه هو المنطوقات، فالخطاب عنده يركز على المنطوقات التي تعتبر الوحدة المركزية للخطاب، أي انه يشترط اللغة الشفوية لتكوين ما يسمى بالخطاب.

"**أصحاب معجم اللسانيات**": ويقدم هؤلاء ثلاث تعريفات مختلفة للخطاب فهو: « أولاً يعني اللغة في طور العمل، أو اللسان الذي تتكلف بإنجازه ذات معينة، وهو هنا مرادف للكلام بتحديد ديسوسير، وهو يعني ثانيا وحدة توازي أو تفوق الجملة، ويتكون من متتالية تشكل مرسلة لها بداية ونهاية وهو هنا مرادف للملفوظ، أما التحديد الثالث فيتجلى في استعمال الخطاب لكل ملفوظ يتعدى الجملة منظورًا إليه من وجهة قواعد تسلسل متتاليات الجمل»[2].

اتفق اللغويون السابق ذكرهم على إن الخطاب هو كل ملفوظ يوازي أو يفوق الجملة، يحمل قصدًا بين ثناياه، ويكون موجها للمخاطَب في مقام معين يفترض فهما وتأويلاً من المتلقي.

2- مصطلح الخطاب عند العرب:

إن المتتبع لدلالة مصطلح " الخطاب" يجدها قد وردت في الثقافة العربية في مواضع مختلفة بصيغ ومعان عدّة، إذ جاءت في القرآن الكريم بصيغ مختلفة منها: صيغة الفعل في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴿٦٣﴾ ﴾[3]. والمصدر في قوله تعالى:﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴿٣٧﴾﴾[4].

---

(1) الزاوي بغوره، **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو**، بلا: بلد، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص 95/94.

(2) سعيد يقطين، **تحليل الخطاب الروائي**، ص 21.

(3) **الفرقان: 63.**

(4) **النبأ: 37.**

وفي قوله تعالى عن داود عليه السلام :﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴿٢٠﴾﴾[1].

وقد عدّ "الرازي" صفة فصل الخطاب من الصفات التي أعطاها الله تعالى لداود، معتبرًا إياها من علامات حصول قدرة الإدراك، والتعبير عما في الضمير التي يمتاز بها الإنسان بأشكال متفاوتة عن غيره من الكائنات الأخرى، وهنا يتضح أهمية الفروق في التعبير من مرسل إلى مرسل آخر[2].

وفي جانب آخر نجد أن الأصوليين قد أوردوا مصطلح الخطاب باشتقاقاته المتعددة، ذلك أنه المحور الأساسي لبحثهم[3]. لكنهم لم يذكروا تعريفا يبين ماهيته، وذلك عكس ما فعله "الآمدي" حينما قدم تعريفا واضحًا للخطاب في كتابه « الإحكام في أصول الأحكام» بين من خلاله الشروط التي تجعل من الخطاب خطابًا فقال أنه: « اللفظ المتواضع عليه المقصود به إفهام من هو متهيئ لفهمه »[4]، وهنا يخرج "الآمدي" الإشارات والعلامات الغير اللغوية عن الخطاب، ويعتد بكل ما هو منطوق يهدف إلى إفهام من هو متهيئ لذلك.

ويذهب" فاتح زيوان" في مقال له تحت عنوان «نحو خطاب نقدي عربي معاصر » إلى أن التلازم الدلالي الواضح بين مفهومي الخطاب والكلام وترادفهما اللغوي على

---

(1) **ص: 20.**

(2) ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداولية** ، ط01، ليبا: دار الكتاب الجديد، 2004م، ص 35.

(3) المرجع نفسه، ص 36.

(4) علي بن محمد الآمري ، **الإحكام في أصول الأحكام**، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، ط01، الرّياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، 1424 هـ- 2003م، ج1، ص 123.

مستوى اللفظ المعجمي يشير إلى أصول المصطلح الشفوية، ذلك أن دلالة المصطلح لم تقترن بعلامة مكتوبة بل ارتبطت بالمستوى الشفوي تحديدًا[1].

وهذا ما وقف عليه «التاهنّاوي» أيضا حينما أكد أنّ الخطاب يقوم بوظيفة تواصل تجمع بين المتكلم والمستمع، ولا يمكن – حسبه– تحقيق هذه الوظيفة بالاعتماد على الوسائل غير اللغوية كالإيحاء والإشارة والحركة، وهذا ما يؤكد الأصول الشفهية لمصطلح الخطاب[2].

إن الخطاب عند كل من"الآمدي" و "التاهناوي" يقوم أساسًا على اللغة الشفهية التي تحمل غرض الإفهام للسامع أو المخاطَب.

هذا ولقد تطور مفهوم الخطاب عند العرب القدامى ليستوي موضوعًا مستقلا، بل إن العرب حاولوا أن يطوروا نظرية في النص خدمة لأداء المعنى ودراسته، وهذا يعني أنهم قد تجاوزوا المفهوم اللفظي للكلام، والمفهوم الجملي ليستقر عندهم أن المتكلم، في تعبيره عن حاجاته لا يتكلم بألفاظ ولا بجمل ولكن من خلال نص، فاتسعت بهذا أمامهم دائرة البحث الدلالي، وانتقلوا من البحث في مفردة أو جملة إلى البحث في خطاب يتم فيه تحميل المفردات والجمل بدلالات يقتضيها موضوع الخطاب[3].

وإن كان مفهوم الخطاب في التراث العربي يتبلور حول الأصول الشفوية للكلام الحامل للمعنى الموجه إلى المخاطَب الجاهز لتلقيه وفهمه. فإن المحدثون لم ينزاحوا كثيرا عن هذه الدائرة، فكان تعريفهم للخطاب مرتبطًا بأصله في الثقافتين العربية والغربية، فهذا

---

[1] إكرام بن سلامة،« **الخلفية اللغوية لتحليل الخطاب الشعري في كتاب الموشح للمرزباني**»_، مجلة الأثر، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر، العدد 10، ص 81– 82.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 82.

[3] مهى محمود إبراهيم العتوم ، **تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث دراسة مقارنة في النظرية والمنهج** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية و آدابها، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004م، ص12

"المتوكل" يعرفه بأنه: « كل ملفوظ مكتوب وحدة تواصلية قائمة الذات، يفاد من التعريف ثلاثة أمور:

أولا: تحييد الثنائية التقابلية جملة/ خطاب حيث أصبح الخطاب شاملاً للجملة.

ثانيا: اعتماد التواصلية معيارًا للخطابية.

ثالثا: إقصاء معيار الحجم من تحديد الخطاب حيث أصبح من الممكن أن يعد الخطاب نصا كامل أو جملة أو مركب»[1].

بهذا يكون مفهوم الخطاب قد اتسع فأصبح يشمل الجملة فيمكن أن يأتي أصغر منها أو يساويها أو اكبر منها، فلا ينظر إلى حجمه وإنما إلى الرسالة التي يحملها في حد ذاته.

أمّا عند "طه عبد الرّحمان" فالخطاب مقترن دائما بمقصد مرسل إلى المخاطَب إمّا بدفع مضرّة أو جلب مسرّة، والخطاب عنده دائما ما يدل على التعامل فالخطاب أساس كل تعامل كائنًا ما كان، ومقاصد الخطاب عند "طه عبد الرحمان":

1- قصد التوجه إلى المخاطب.

2- قصد إفهامه.

ويضيف أيضا قصدي الادعاء وقصد الاعتراض، أما قصد الإدعاء فخاص بالناطق، وقصد الاعتراض خاص بالمنطوق له[2].

---

[1] أحمد المتوكل، **الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط** ، ط1، الرباط، الجزائر، عين التينة: دار الامان، منشورات الإختلاف، دار العربية للعلوم ناشرون، بلا:ت، ص24.

[2] طه عبد الرحمان، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي** ، ط 1، الدار البيضاء، بيروت : المركز الثقافي العربي، 1998م، ص 225.

ثالثا: بين لسانيات النص وتحليل الخطاب:

بعد أن تم عرض مفهوم كل من النص والخطاب على حدة، وتطرقنا إلى وجهة نظر كل من اللغويين الغرب والعرب إليهما منفصلين، سنذهب الآن إلى التعرف على موقف كل منهم حول طبيعة العلاقة بينهما، وفي هذا الشأن انقسموا إلى موقفين رئيسيين:

الموقف الأول: يقوم على عدم التميز والتفريق بينهما واستخدامها للدلالة على معنى واحد، حيث يساوون بين الخطاب والنص، فيطلقون على النص الأدبي تارة "النص" وتارة أخرى "الخطاب"، إذ ينطلقون في ذلك من أن اللغة المستخدمة عندهم لا تميز بين المصطلحين، ومثال ذلك ما ذهب إليه "سعيد يقطين" الذي يقول: « إن النص هو الخطاب المكتوب أو الشفوي الذي من خلاله نتمكن من قراءتها، وبما إن النص هو الخطاب فلا بد له من كاتب أم متكلم ».[1] ومعنى ذلك أنه لا يميز بين الخطاب والنص لفظًا وكتابة، وهما على حد سواء من المعنى، ونجد أيضا في هذا المنحى باحث آخر وهو "جوليان قريماس" الذي يستعمل الخطاب كمرادف للنص. لأنهما حسبة ألفاظ تؤدي معنى واحد، فبعض اللغات الأوروبية مثلا لا تحتوي على مصطلحات تدل على كل لفظ على حدة، ومنه فكليهما يستعملان « للدلالة على ممارسات خطابية غير لغوية كالأفلام، والطقوس المختلفة، والقصص المرسومة»[2].

وهذا ما ذهب إليه "جورج ويول" اللذين عرّفا النص على أنه « التسجيل الكلامي لحدث تواصلي »[3] فهما بذلك يجمعان بين كل من الخطاب والنص ويستعملانهما كمترادفين.

---

[1] سعيد يقطين، **تحليل الخطاب الروائي**، ص 42.

[2] إبراهيم صحراوي، **تحليل الخطاب (دراسة تطبيقية)**، ط01، الجزائر: دار الآفاق، 1999م، ص 12.

[3] ج. ب. براون، ج. بول، **تحليل الخطاب**، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطني، منير التريكي، بلا :ط، المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 1418 هـ/ 1997 م، ص 227.

ونفس الرأي قال به "محمد خطابي": « النص يمكن أن يكون منطوقا أو مكتوبا، نثرًا أو شعرًا، حوارًا أو مونولوجًا، يمكن أن يكون أي شيء من مثال واحد حتى مسرحية بأكملها، من نداء استغاثة حتى مجموع المناقشة الحاصلة طوال يوم في لقاء هيئة»[1].

يجتمع هؤلاء ممن سبق ذكرهم على أن النص والخطاب وجهان لعملة واحدة يستعملان لآداء معنى واحد يتلخص في الممارسات اللغوية المكتوبة أو المنطوقة الهادفة إلى التأثير في المتلقي، قارئاً كان أو مستمعًا.

ويمكن إدراج عدة نقاط يتفق فيها النص مع الخطاب:

1- كل من النص والخطاب يهدف إلى إيصال معلومات ومعارف ونقل تجارب إلى المتلقي (سامعا أو قارئًا)، من خلال أن النص تواصلي وتفاعلي عبر قيام علاقات مختلفة بين أفراد المجتمع المختلفة، كما أن الخطاب عبارة عن فعل أو فاعلية نشأ بين شخصين منتميين عضويًا إلى المجتمع[2].

2- اعتبارا أن النص والخطاب ينتميان إلى اللغة وهما مؤلفان من اللغة، إذا ما ساوينا بين الاشاريات التواصلية اللغوية والإشاريات التواصلية غير اللغوية.وهذه اللغة يجب أن يكون متواضع عليها، فوجب على الباث والمتلقي أن يكون على دراية بمجموعة من الأنماط والعلاقات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي من خلالها تتم عملية التواصل بين أفراد الجماعة اللغوية.

3- احتواء الخطاب والنص على دلالة المقاصد وهي من إنتاج المنتج التي أرادها لتأدية الوظيفة التواصلية، وهناك فرق بالنظر إلى مقاصد الخطاب العادي – مثلا –

---

[1] محمد خطابي، **لسانيات النص**، (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ط 1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1991م، ص 13.

[2] نصيرة لكحل، " **النص والخطاب بين المفهوم والاستعمال**"، مجلة مقاليد، جامعة الجلفة (الجزائر)، العدد الخامس، ديسمبر 2013م، ص 148.

والخطاب الأدبي عند التحليل، لأن المحلل في الخطاب الأدبي لا يتوقف عند المقاصد لأنها قد تكون مرفاة لما بعدها من التأويل، كالجانب الفني في القرآن الكريم جاء خدمة للمقاصد.

الموقف الثاني: يقوم هذا الموقف على جعل كل مصطلح بمعنى مختلف عن الآخر، فيميز بينهما ويفرق بين دلالة كل واحد منهم وهذا الموقف انقسم أصحابه إلى آراء عدة:

فمنهم من يفرق بينهم على أساس العموم والخصوص، فالخطاب مرتبط بالجانب التركيبي، والنص مرتبط بالكتابة وهذا ما ذهب إليه "الباقلاني" عندما « لاحظ أنه بين النص مكتوبًا والخطاب ملفوظًا وحدة لغوية يقف الإنجاز فيصلاً فيها بين الطرفين »[1] . وهذا الرأي كان أيضا قائما عند "سوسيير" عندما فرق بين اللغة والكلام، وعند "تشومسكي" في نظرية الكفاءة و الأداء.

ومن الدارسين من يرى أن: « النص يتميز عن الخطاب بأنه وحدة ملموسة مسجلة عبر وسيط ما أو على الأقل يمكن تسجيلها، وأما الخطاب فهو عنصر فكري مجرّد يصعب ضبطه وتحديده في عناصر ملموسة معدودة»[2]. أي أننا حين نذهب إلى الدراسة التطبيقية نجد أن النص أيسر، لذلك فالنص يمكن القول عنه خطاب مثبت بالكتابة هذا ما يسهل التطبيق.

هذا ويقدم "بشير إبرير" مجموعة من الفروق التي نعتبرها حدود فاصلة بين الخطاب والنص حيث يقول:« يفترض الخطاب وجود المتلقي لحظة إحداث الخطاب بينما يتوجه

---

[1] عبد القادر شرشار، **تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص**، بلا:ط، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006م، ص 15.

[2] كورنيليا فون راد صحوحي :« **لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب**»، ضمن استكتاب جماعي، حمادي الصمود، مقالات في تحليل الخطاب، بلا:ط، تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2008م، ص 76.

النص إلى مثله مؤجل يتلقاه عن طريق عينة قراءة أي أن الخطاب نشاط تواصلي يتأسس على:

– اللغة المنطوقة بينما النص مدونة مكتوبة.

– الخطاب لا يتجاوز سامعه إلى غيره، أي انه مرتبط بلحظة إحداثه بينما النص له ديمومة الكتابة يقرأ في كل زمان ومكان.

– الخطاب تحدثه اللغة الشفوية بينما النص نتيجة الكتابة، أو كما قال" روبار اسكاربيت R. Escarpit":« اللغة الشفوية نتتج خطابات بينما الكتابة تنتج نصوصا»[1].

ويمكن أن نردف قائلين أن: « النص والخطاب يختلفان انطلاقا من المقاربات والنظريات المعتمدة في التحليل. وأمام هذا الطرح الإشكالي أجمع الدارسون على أن تحليل الخطاب لا يخرج عن دائرة العلوم اللسانية التي تحاول الإجابة عن مشكلات متنوعة حسب المقاربات التي تتصل بتحليل الخطاب والمجالات التي يعتمدها وأبرزها من يتكلم ؟ وكيف يتكلم ؟ وماذا يتكلم ؟ [2]، وتعتمد المقاربات التي تعنى بتحليل النصوص على مفهوم الكاتب والكتابة والقارئ والجنس الأدبي والتناص، وتقوم لسانيات النص على دراسة تقطيع النص إلى مقاطع وكيفية ربطها وتحديد جنس النص ومستواه اللساني المعجمي وعلاقاته التفاعلية[3]».

وهذه المبادئ العامة هي أبرز ما تأسست عليه لسانيات النص وتحليل الخطاب وهذا من أهم ما يمكن أن يفرق بين النص والخطاب، أي أن كل منهما له مبادئ خاصة تميزه في التحليل.

---

[1] بشير إبرير: « **من لسانيات الجملة إلى علم النص**»، مجلة التواصل، عدد 14، جوان 2005م، ص 93.

[2] خليفة الميساوي ،« **لسانيات النص بين لسانيات العربية ولسانيات الغربية الحديثة**»، ضمن استكتاب جماعي، خطابي محمد عبد الرحمان ، لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص 249.

[3] المرجع نفسه، ص 250.

كما يتعالق مفهوم الخطاب ومفهوم النص بمفهوم الأثر الذي يقترحه "رولان بارت"، ويقيم الفرق "عبد الله إبراهيم" بين المفاهيم الثلاثة بقوله: « إن الخطاب هو السياق الذي يتشكل فيه النص، ولا مرجع للنص سوى ا لخطاب ولا مرجع للخطاب غير الأثر الذي يقوم بنوع من تمثيل البنية الثقافية للمرجع، فملكية الأثر تعود إلى المؤلف ولا ملكية تلحق بالخطاب والنص، إنما يندرجان بعلاقات اتصال وتفاعل مع القارئ»[1].

ثم يضيف "عبد الله إبراهيم" في إظهار أوجه الخلاف بين الخطاب والنص بقوله:« فالخطاب يكون موضوعًا لبحث القارئ، أما النص فهو الذي يكون موضوعًا للقارئ النموذجي الذي يجعل منه حقلا للتحليل والتأويل غير المحدود، وفيما ينطوي الخطاب على نظم قابلة للتعيين والوصف يحتوي النص على شفرات لا تتوفر على قيمة بذاتها إن لم تعرض للاستنطاق والتأويل . إن الخطاب يتصل بالباحث الواصف أما النص فيتصل بالقارئ المؤول»[2].يحتوي النص على معاني مشفرة يصعب فهمها إلا من طرف قارئ نموذجي يمكن له تأويل تلك المعاني العميقة الصعبة الفهم من خلال قراءته المعمقة، أما الخطاب فيحتوي على نظم واضحة قابلة للوصف والتحليل من طرف المتلقي.

هذا وقد احتوت ا لثقافةالعربية الإسلامية على مفهومي النص والخطاب وميزت بينهما، فالنص يعني الإظهار والتراكم والتعيين ومنتهى الشيء، أي بالمعنى المعاصر أن النص له بداية وله نهاية وهو عبارة عن جمل متراكمة تظهر ما خفي وتعينه، وأما الخطاب فهو يقوم بين المخاطب والمخاطِب، وقد يتحاوران فيقال حينئذ: أنهما يتخاطبان . وإذا ما تجاوزنا المعنى اللغوي للمعنى المصطلحي فإن النص بمعناه الأصولي يكون مقطوعًا به وغير مقطوع، فإذا كان مقطوعًا به فإنه لا اجتهاد مع وجوده وهو عند

---

(1) مهى محمود إبراهيم العتوم، **تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث، دراسة مقارنة في النظرية والمنهج** ، ص 31.

(2) عبد الله إبراهيم، **الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة** ،ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 1999م، ص 116.

الأصوليين مثل الخطاب يقصد به الأمر أو النهي أو الإخبار أو الخبر وغيرها من الوظائف، وبناءا على هذا فإن الخطاب عندهم يشمل النص أيضا ومنه فالخطاب أعم من النص[1].

الخلاصة:

وخلاصة كل ما سبق أن: الدراسات اللسانية للنص والخطاب أحدثت تغييرًا في الدرس اللغوي المعاصر وقفزت به من أصغر وحدات النص ومكوناته البنائية التي لا معنى لها إلى الوحدات التي لها معنى بالنظر إليها نظرة شاملة بحيث لا يمكن تأويل أي جملة بمعزل عن الجمل الأخرى، متبعين في ذلك منهجية وخططا قام برسمها علماء هذا الدّرس اللساني، مع اعتبار النص أو الخطاب بنية مفتوحة وعملية متشاركة بين المنتج والمتلقي.

كما أن التفريق بين النص والخطاب من أكثر القضايا المتناولة في هذا الدرّس، حيث نجد اللغويين بين مفرق وجامع بينهما يكون على أساس الآليات المتبعة في تحليل كل منهما على حدة. والذين لا يميزون بينهما يكون على أساس الشكل، فالخطاب نص منطوق أو مكتوب.

[1] محمد مفتاح، **التشابه والاختلاف، نحو منهاجية شمولية** ، بلا :ط، بيروت، المغرب: المركز الثقافي العربي، 1995م، ص 35.

الفصل الثاني:

الاتجاه التداولي في الدرس اللساني الحديث.

المبحث الأول: التداولية في اللسانيات المعاصرة.

المبحث الثاني: أدوات المنهج التداولي وآلياته.

المبحث الأول: التداولية في اللسانيات المعاصرة.

بعد أن كانت التداولية سلة مهملات ترمى فيها العناصر والمعلومات التي لم تتمكن الدراسات اللسانية التقليدية من تناولها ودراستها، أصبحت في السنوات الأخيرة موضوعا مستقلا بذاته ومألوفا في اللسانيات.

وتعتبر التداولية درسًا غزيرًا وحديثًا بلغ أوج تطوره، ذلك أنه يختص بدراسة اللغة في سياق معين، ويعدُ تحديد مفهوم دقيق للتداولية من الأمور التي شدَت انتباه الدّارسين واللغويين بسبب تعدد اتجاهاتها واختلاف وجهات النظر إليها.

أولا: تعريف التداولية:

1- لغة: جاء في مقاييس اللغة: «دول: الدّال والواو واللام أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان، وآخر يدل على ضعف واسترخاء، فأما الأول فقال أهل اللغة: اندل القوم، إذ تحولوا من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب، تداول القوم الشيء بينهم إذ صار من بعضهم إلى بعض»[1].

وجاء في معجم النفائس الكبير: «دال بطنه يدولة: استرخى، والأيام دارت، والرجل دولا ودالة: صار شهرة، والزمان دولة: انقلب من حال إلى حال، يقال: دالت له الدولة، ودالت الأيام بكذا.» [2] .

من خلال التعريفين السابق ذكرهما يتضح أن جلَ المعاجم العربية تذهب إلى أن الجذر (د و ل) يدور حول معاني التنقل والتبدل، وهذا حال اللغة المتناقلة والمتداولة بين الناس.

---

[1] ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج1، ص314.

[2] جماعة من المختصين، **معجم النفائس الكبير**، إشراف: أحمد أبو حاقة، ط1، بيروت، لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بلا:ت، ص623.

2-اصطلاحا:

نظرًا لتعدد الحقول التداولية وتنوع مجالاتها المعرفية، أدَى هذا إلى اختلاف العلماء في تحديد مفهوم دقيق ومتفق عليه.

فنجد "أوستين" "Austin" يعرف التداولية بقوله: «إنها جزء من علم أعم هو دراسة التعامل اللغوي، من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثر. »[1] من خلال هذا التعريف يذهب "أوستين" بالتداولية إلى المستوى الاجتماعي فيشير إلى ضرورة إدخال العناصر غير اللغوية في العملية اللغوية.

وذكرت "آن ربول Anne Reboul", و "جاك موشلر Jacques Moschles" أنها: «يمكن أن تعرف بصفة عامة على أنها دراسة استعمال اللغة في مقابل دراسة النسق اللغوي الذي يدخل بصيغة صريحة في اختصاصات اللسانيات »[2]. يوضح اللغويان أن التداولية تختص بدراسة اللغة لحظة أداءها من طرف المتكلم وكيف يتلقّاها المستمع.

وهو ما جاء به كل من "ماري دييرMari Diller "، و"فرنسوا ريكاناتي Francois Recanàti" حيث أكدا أن التداولية علم يهتم بدراسة اللغة البشرية في الاستعمال، أي أثناء أداء التخاطب. وهذا من خلال قولهما: «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شهادة في ذلك على مقدرتها الخطابية»[3].

---

(1) خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، **المنحنى التداولي في التراث اللغوي (الأمر والاستفهام نموذجين)**، ط1، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2016م، ص25.

(2) جواد ختام، **التداولية أصولها واتجاهاتها**، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016م، ص15.

(3) فرونسواز أرمينكو، **المقاربة التداولية**، ترجمة: سعيد علوش، ط 1، سوريا: المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، 1997م، ص8.

وقد عرف "تشارلز موريس charles morris" (1938) التداولية على أنها: «دراسة العلاقة بين العلامة ومؤوليها » [1]. ولهذا فالتداولية عنده تتعدى بدراستها مجال اللغة واهتمامها بها على المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي إلى الاهتمام بمنتجي تلك اللغة ومؤديها.

هذا وقد ذهب "صلاح فضل" إلى أن: «التداولية تعنى بدراسة العلاقة القائمة بين أفعال القول ومقتضيات المواقف الخاصة بإنتاجها، أي العلاقة ببن النص والسياق »[2]. أي أن فضل يربط بين الفعل اللغوي المؤدى من طرف المتكلم وسياق إنتاجه. أما "مسعود صحراوي" فيعرفها على أنها: «علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال ويدمج من ثم مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره»[3].

يمكن أن نجمع التعريفات السابقة في تعريف جامع ومبسط وهو: «دراسة اللغة قيد الاستعمال Language in use، أي دراسة اللغة في سياقاتها الواقعية وليس في مستوياتها المعجمية والنحوية، أي دراسة الكلمات والعبارات كما نستعملها ونقصد بها في مواقف معينة، كما لا نجدها في المعاجم وكتب النحو التقليدية».[4]

وعليه فإن التداولية علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية قيد الاستعمال، ولا يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية، ولا بالوقوف عند حدودها وأشكالها الظاهرة.

---

[1] بشرى البستاني، **التداولية في البحث اللغوي والنقدي** ، ط1، لندن: مؤسسة السياب للنشر والتوزيع، 2012م، ص30.

[2] خديجة محفوظ الشنقيطي، **المنحى التداولي في التراث اللغوي**، ص25.

[3] مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي**، ط1، بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2005م، ص16.

[4] بهاء الدين محمد مزيد، **تبسيط التداولية، من أفعال الكلام إلى بلاغة الخطاب السياسي** ، ط1، القاهرة، مصر: شمس للنشر والتوزيع، 2010م، ص18.

ثانيا: نشأة التداولية وتطورها:

مما لاشك فيه أن تدفق العلوم المعرفية لم يكن على دفعة واحدة بل كان على مراحل إلى أن بلغت ما هي عليه من تطور ونضج، وهذا نفس الشيء بالنسبة للسانيات التداولية التي خطت خطوات ثابتة لتغدو علما مستقلا بذاته. فقد كانت الفلسفة التحليلية الينبوع الأول التي اغترفت منه التداولية بداياتها فما حقيقة هذه الفلسفة؟

نشأت الفلسفة التحليلية في العقد الثاني من القرن العشرين في فينا بالنمسا على يد الفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجه Gottlob frege" (1848-1925) في كتابه "أسس علم الحساب"، ومن أهم القضايا التحليلية التي أجراها "فريجه" تميزه بين مقولتي اسم العلم والاسم المحمول، حيث يبين أن المحمول يقوم بوظيفة التصور، أي يسند مجموعة من الخصائص الوظيفية إلى اسم العلم فإنه يشير إلى شيء فرد معين وهو عاجز تمامًا عن استخدامه كمحمول. [1]

وقد اقتفى أثر "فريجه" العديد من الفلاسفة وتأثروا به واتبعوا ما جاء به، ومن مثل هؤلاء الفيلسوف النمساوي "لود فينغ فينغشتاين L.wittgnsien" الذي اهتم باللغة والمنطق ولكن سرعان ما عدل عن ذلك ووجه اهتمامه إلى دراسة اللغة الطبيعية وتعتمد هذه الفلسفة إلى ثلاثة مفاهيم أساسية هي الدلالة، القاعدة، ألعاب اللغة Jeux du language.

أما من ناحية الدلالة: فقد فرق بين المعنى المقدر والمعنى المحصل، والخلط بينهما يعتبر خلط بين الجملة والقول، فالأولى لها معنى مقدر والقول له معنى محصل والجملة أقل اتساعًا من القول.

[1] ينظر: مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص18_19.

أما القاعدة: فإن "فينغشتاين" يرى بأنه يجب أن ننظر إليه من حيث وجوهه الاجتماعية والاستبدالية والنحوية. [1] ويمكن اعتبار القاعدة: تلك المثل المناسبة لعدد كبير من الأحوال، والمتكلمين والتي تسمح بتنوع الإنتاج اللغوي.

أما الألعاب اللغوية : فهي شكل من أشكال الحياة، فقد تعدّدت وتنوعت الطرائق والوسائل في استخدام الجملة الواحدة كالشكر والتحية، فحسب "فينغشتاين": اللغة ليست حسابا منطقيا أي ليست ملزمة بالالتزام بقواعدها فكل لفظة لها معنى معين، ولكل جملة معنى في سياق مختلفا، فالكلمة والجملة تكتسب معناها من خلال استخدمها. [2] أي أن اللفظة الواحدة تحمل دلالات متنوعة ومختلفة، تتحدد تلك الدلالة من خلال السياق الذي أدرجت فيه، ولا يفهم معنى اللفظة إلا إذا تم استعمالها.

وقد جاءت الفلسفة التحليلية وهي تحمل بين ثناياها مهمة واضحة منذ انطلاقها ألا وهي: إنكار ما جاءت به الموضوعات الفلسفية الكلاسيكية الميتافيزيقية التي لم تهتم باللغة الطبيعية وإعادة صياغة الإشكالات والموضوعات الفلسفية على أساس علمي والمتمثل في اللغة، فأكدت أولى مهام الفلسفة هي البحث في اللغة وتوضيحها وجعلها موضوعا أولا للدراسات الفلسفية، وبهذا سعت إلى ردم هوة التقصير الفلسفي القديم في حقل اللغة الطبيعية.[3]

ويتكون الاتجاه التحليلي من تيارات فرعية أهمها:

*الوضعانية المنطقية Positisme logique بزعامة "رودلف كارناب".

*الظاهرية اللغويphénoménologie du language بزعامة "إرموند هوسرل".

---

[1] ينظر: الجيلالي دلاش، **مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها**، ترجمة: محمد يحياتن، بلا: ط، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، بلا: ت، ص18.

[2] محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، بلا:ط، الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص42.

[3] ينظر: مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص20.

*فلسفة اللغة العادية philosophie du language ordinaire بزعامة "فينغشتاين".[1]

إن هذه الاتجاهات الثلاث التي سلكتها الفلسفة التحليلية لم تكن كلها ضمن اهتمامات المنهج التداولي، فقد ألغت الفرعين الأول والثاني، وبقي الفرع الأخير "فلسفة اللغة العادية" الذي نشأت بين أحضانه أفعال الكلام، وقد ألغي الفرعين الأول والثاني، وذلك أن تيار الوضعانية المنطقية يهتم باللغة الصورية والمصطنعة، وألغى القدرات التواصلية للغة.

أما الظّاهراتية اللغوية فيؤخذ عليها أنها في غاية التجريد لا علاقة لها بالاستعمال اللغوي، ولا بظروف استخدام اللغة ولا بأحوال المتكلمين وأغراضهم. وبهذا ألغي من ضمن اهتمامات التداولية وذلك لا يتبنى البعد الاستعمالي العادي للغات الطبيعية.

ولم يتبق سوى تيار فلسفة اللغة العادية ضمن اهتمامات التداولية، الذي أسس من قبل "فيتغشتاين"، والمادة الأساسية لهذا التيار هي اللغة التي تعتبر مفتاح مغاليق الفلسفة، وبعدها راح يطور فلسفته الجديدة التي توصي بمراعاة الجانب الاستعمالي للغة. [2] ولم يكتسب تراث ""فينغشتاين" مكانته إلا بعدما تبناه تيار فلسفة أكسفورد بقيادة "أوستين" و"سيرل John searle ".

---

[1] ينظر: مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص22.

[2] المرجع نفسه ، ص22-23.

ويمكن أن نلخص موقع الاتجاهات الثلاثة من التداولية وموقفها منها في الخطاطة أدناه[1]:

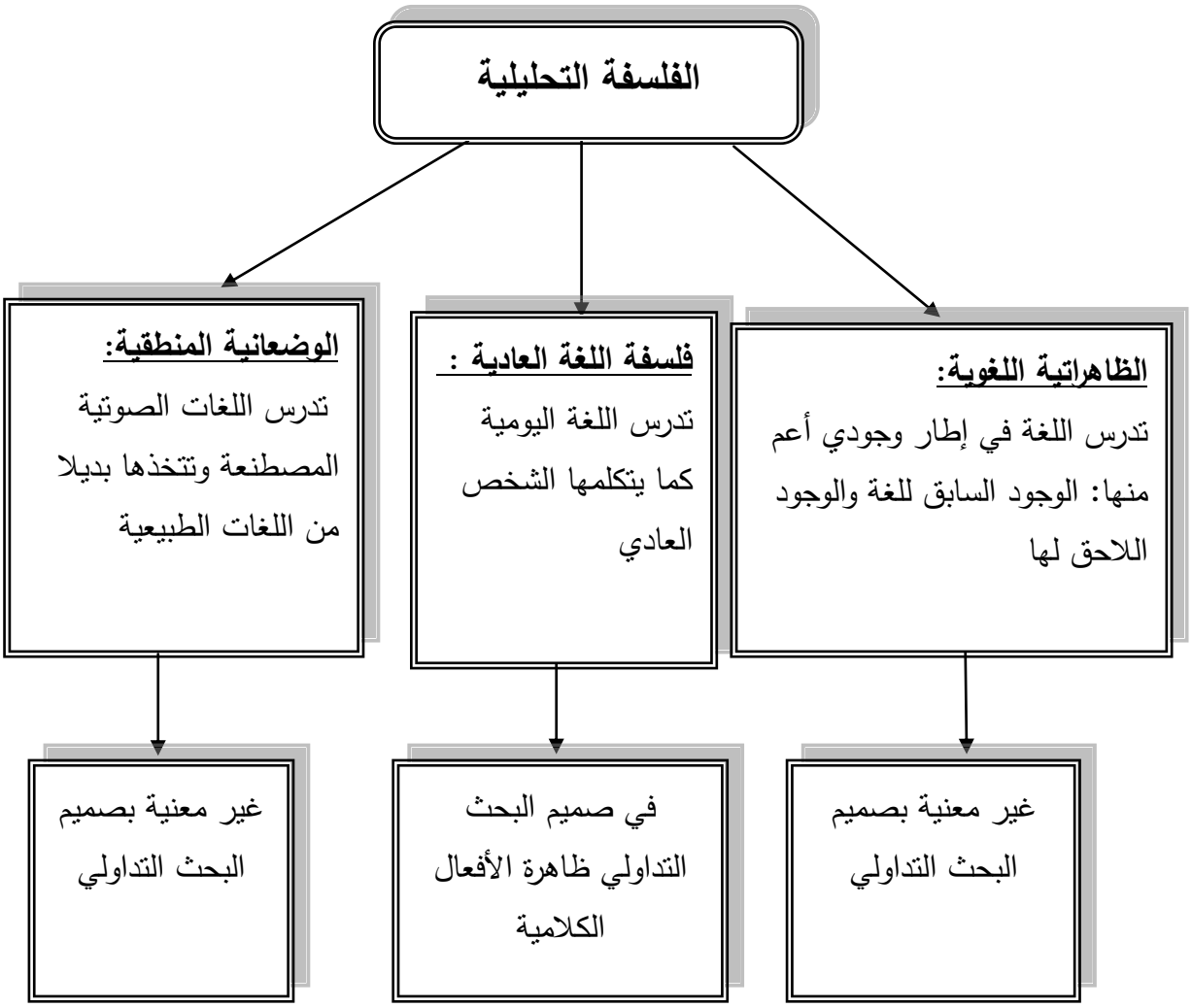

[1] مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص 24.

وقد اهتم هذا التيار بأحد الجوانب الأساسية في التداولية وهو دراسة الأفعال الكلامية ويقوم هذا الاتجاه على أن الكلام يقصد به تبادل المعلومات مع القيام بفعل محكوم بقواعد مضبوطة في الوقت نفسه، وهذا الفعل يهدف إلى تحويل وضع المتلقي وتغيير نظام معتقداته ومواقفة السلوكية. [1] أي أن الكثير من الأفعال والجمل المتلفظ بها لا يهدف بها تصوير الواقع فقط وإنما التأثير فيه وتغيره.

ولقد انطلق "أوستين" من ملاحظة بسيطة مفادها أن الكثير من الجمل التي ليست استفهامية أو تعجبية أو أمرية لا تصف مع ذلك أي شيء، ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب، وبالفعل لا تستعمل هذه الجمل لوصف الواقع بل لتغييره. [2] فعندما نقول مثلا: (آمرك بالسكون) فهذه الجملة لا نصف واقعًا وإنما تهدف إلى تغيير حالة الضجيج إلى حالة السكون.

إن ما جاء به "أوستين" شكل الأرضية التي أقام عليها من تلاه دعائم أفكارهم وأعمالهم، فطوّر من جاء بعده نظرية الأفعال الكلامية ومن أولئك "سيرل" الذي أعاد تقسيم الأفعال اللغوية لتظهر بعد ذلك مصطلحات ونظريات أخرى (الملائمة، القصدّية، الحجاج...) والتي شكلت مجتمعه ما يعرف باللسانيات التداولية.

ثالثا: وظائف التداولية وخصائصها:

إن النظرية التداولية جاءت ضمن العلوم المعرفية الجديدة متقمصة عدة وظائف لم تستلمها العلوم اللسانية قبلها ومن هذه الوظائف:

---

[1] محمد مفتاح، **تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)**، ط1، ط2، ط3، الدار البيضاء: المركز الثقافي، 1985م ،1986م، يوليو 1992م، ص139.

[2] آن روبل، جاك موشلر، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، ترجمة: سيف الدين وغفوس، محمد الشيباني، ط1، بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003م، ص30.

– إلحاحها على الدّور الذي يقوم به المخاطبون في العالم الاجتماعي، فهؤلاء المتخاطبون لا يتفاعلون فيما بينهم بواسطة اللغة فحسب، بل إنهم يقبلون ذلك التفاعل ويتعاونون عليه. [1]

– إزالة الغموض على عناصر التواصل اللغوي من متلق ومتكلم ورسالة وتشرح طرق معالجة الملفوظات. [2] فحينما كانت اللسانيات الكلاسيكية تهتم فقط بدراسة مضمون الخطاب دون النظر إلى محيط إنتاجه جاءت التداولية لتعطي اهتماما لذلك المحيط وندرس عناصر إنتاجه فاهتمت بالموقف الذي تنتج فيه الملفوظات.

– "دراسة استعمال اللغة" عوضا عن "دراسة اللغة"، فحينما كانت اللسانيات تكتفي بالنظر إلى اللغة كبنية مجردة وندرسها من خلال الكشف عن مستوياتها الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، فإن دراسة اللغة أي التداولية تتجاوز تلك الدراسة التجريدية إلى دراسة أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين. [3]

– دراسة الوجوه الاستدلالية للتواصل الشفوي فتقيم من ثم روابط وشيجة بين علمي اللغة والتواصل. [4]

– تعليم اللغة الأم: وقد بين "ريان جونز Rhian Jonse" في دراسته بعض الحوارات بين المعلم والتلاميذ أن تصرف المعلم اللغوي الذي يكون قليل الضمنيات ولا يتسم بالصيغة الحكمية، بل يكون سلوكيا ينقل ملفوظات التلاميذ غالبًا مكان فرض ملفوظه عليهم، مثل هذا التصرف اللغوي للمعلم يؤدي إلى سلوك خطابي وعرفاني ناشط من قبل التلاميذ، ويكون ذلك السلوك محتويًا على نسبة عالية من الملفوظات الحجاجية

---

(1) فيليب بلا نشيه، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ترجمة: صابر الحباشة، ط 1، سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007م، ص84.

(2) ينظر: نادية رمضان النجار، **الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي**، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،1434هـ/2013م، ص14.

(3) ينظر: مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص28.

(4) المرجع نفسه، ص28.

ومن عرض الأفكار (...) وبالعكس، فإن التلاميذ يواجهون خطاب المعلم الذي لا يحتوي كثيرا من الضمنيات، ويكون خطابًا حكميًا، يواجهون ذلك بسلوك أقل نشاطا على المستوى الخطابي والمعرفي. (ملفوظات قائمة على الحذف قليلة الحجج أو منعدمتها قليلة الاستدلالات.) [1]

أما فيما يخص ما تتميز به التداولية من خصائص تميزها عن غيرها من العلوم نجد:

– التداولية تقوم على دراسة الاستعمال اللغوي، وموضوع البحث فيها هو توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي، من حيث هو صيغة مركبة من السلوك الذي يولد المعنى.

– ليس للتداولية وحدات تحليل Units of analysis خاصة بها ولا موضوعات مترابطة correlation Topics.

– التداولية تدرس اللغة من وجهة وظيفية عامة (معرفية Cognitiveواجتماعية Social، وثقافيةCultural) [2]

– التداولية لا تنتمي إلى أي من مستويات الدرس اللغوي (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية)، ولا تماثل مستوي يضاف إلى هذه المستويات، لعدم وجود أنماط تجريدية ووحدات تحليلية تمثل هذا المستوى، فهي لا تقتصر على دراسة جانب محدد من جوانب اللغة، بل من الممكن أن تستوعبها جميعًا .

– إن التداولية ينهض بها تداوليون مختلفون يصدون عن اختصاصات مختلفة، ويشتغلون على ظواهر متعددة وأثريت التداولية بما جرى بينهم من حوارات و مناقشات واختلافات، ومن ثم فإن هويتها في تعدّدها[3].

---

[1] فيليب بلا نشيه، **التداولية من أوستين إلى غوفمان**، ص187.

[2] محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ص14-15.

[3] نادية رمضان النجار، **الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي**، ص14-15.

رابعا: صلة التداولية بالعلوم الأخرى:

للدرس التداولي علاقات حميمية مع اختصاصات معرفية مختلفة نذكر منها: البنيوية، الدلالة.

1- التداخل بين التداولية والدلالة:

يظهر ذلك التداخل بين التداولية والدلالة في أن كليهما يدرس المعنى، إلاّ أن التداولية تعنى بالمعنى والاستعمال الوظيفي للغة، ومن ثم فهي تتناول وظيفة التواصل وهدف المنتج من كلامه الذي يريد أن يبلغه للسامع وما يتحقق لدى المستمع مستعينا بعوامل السياق والمقام الأخرى، على حين تركز الدلالة على دراسة المعنى من خلال مستويات الدرس الأخرى، أو بمعنى آخر الدلالة تدرس المعنى في حد ذاته أي بمغزل عن مواقف معينة[1]. أي أن التداولية تهتم بدراسة المعنى داخل السياق، أما الدلالة فهي تدرس المعنى في حد ذاته معزولا عن مواقف خارجية.

2- علاقتها باللسانيات واللسانيات البنيوية:

حين الحديث عن العلاقة بين التداولية وبين اللسانيات وتحديدا اللسانيات البنيوية التي اعتمدت مبادئ "سوسير" في دراسة اللغة .إذ يشترك الدارسون في قولهم أن التداولية تهتم بالكلام الذي هو غير اللسان المبعد من مجال دراسة علم اللسان في نظر "سوسير"، حسب قوله:« اللغة تختلف عن الكلام في أنها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة» . أي أن اللسانيات البنيوية تهتم أساسًا بدراسة نظام اللغة، دون الاعتداد بنوايا المتكلم وسيا ق

[1] نادية رمضان النجار، **الاتجاه التداولي**، ص 16.

التلفظ (...) ومن ثم عدّ البعض التداولية لسانيات كلام، مقابل لسانيات اللغة التي أوضحها "سوسير"[1].

3-التداخل بين التداولية والأسلوبية:

أما التداخل بين التداولية والأسلوبية، فيظهر في أن التداولية لا تقف عند حدود شرح جماليات النص، ولا تقتصر على الوصف الفني (كما هو الحال في الأسلوبية)، بل تتجاوز ذلك إلى الوقوف على أغراض المتكلم وتبين مقصده من خلال المقام، كما تهتم بالإستراتيجية الخطابية للنص الموجه بما هو قول، ويترتب على ذلك اتفاقهما في دراسة المعنى، واختلافهما في المنهج، فالتداوليون يتناولون المعنى المقامي وجعلوه عمدة التفسير على حين نجد الأسلوبيين معينين بالمعنى اللغوي (الحرفي فقط) [2].

4-التداخل بين التداولية واللسانيات الاجتماعية:

تشترك التداولية مع اللسانيات الاجتماعية في بيان أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث، على موضوعه، وبيان مراتبهم وأجناسهم، وأثر السياق غير اللغوي في اختيار التنوعات اللغوية البارزة في كلامهم[3].

5-التداخل بين التداولية واللسانيات التعليمية:

اغترفت التعليمة من التداولية بقدر لا يستهان به واستفادت من بحوثها، حيث ثبت عبر الزمن بأن التعليم السليم والصحيح ليس مرتبطًا بالبناء اللغوي فحسب، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى التجارب والممارسات الميدانية لكي يتسنى للمتعلم التعرف على قيم

---

[1] خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية. في اللسانيات التداولية**، ط1، الجزائر: بيت الحكمة للنشر والتوزيع، 2009، ص123.

[2] نادية رمضان النجار، **الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي**، ص 18- 19.

[3] خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية**، ص 132- 133.

الأقوال ودلالات العبارات في مجال الاستعمال المربوط بدوره بحركية الس ياقات، إلى جانب أغراض المتكلمين ومقاصدهم التي لا يمكن أن تستنبط إلا من خلال اللجوء إلى المواقف الفعلية والمقامات الواقعية التي أطرت الحديث التلفظي [1]، أي أن التعليمية أصبحت بمساعدة التداولية تهتم بالجانب التطبيقي على حساب الجانب النظري الذي كان مهيمنا على المناهج التعليمية القديمة، وبذلك تجاوز مهمة التلقي لتحميل الكفاءة إلى مهمة تحصيل الأداء، وذلك لتعليمه ما يحتاج فقط والعدول عن ما لا يحتاجه.

5-علاقة التداولية باللسانيات النصية وتحليل الخطاب:

يكاد لا يختلف مصالح الخطاب عن مصطلح النص، وربما رادفه في بعض الاستعمالات، وإن كان في الخطاب إيحاء بأن النص يتجاوز كونه مجرد سلسلة لفظية بها قوانين لغوية إلى الظروف المقامية، وهو أكثر دلالة على الاستعمال والاستخدام من النص، وتتجاذبه الدراسات اللسانية، إلى جانب السيميائية والأدبية، وهو بهذا حقل اللسانيات النصية، لأنه يقوم على دراسة الاستعمال الفعلي للغة، من خلال متكلمين فعليين، في مقامات فعلية.

ومجال اللسانيات النصية يتجاوز دراسة الخطاب بعده نصّا إلى عد هنشاطا فاعليا أساسًا يعتمد المعارف المقامية والسياقية [2]، وبذلك عدّ الخطاب نصّا منطوقا غير مقيد بالكتابة، ولسانيات الخطاب تهتم بدراسة النص داخل سياق معين، وهو نفس مجال الدراسات التداولية التي تدرس اللغة المستعملة.

---

[1] ينظر: جيلالي دلاش، **مدخل إلى اللسانيات التداولية**، ص 46.

[2] خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية**، ص 134- 135.

وبهذا فإن الطابع المهم الذي جعل الدرس التداولي يأخذ هذه المساحة التأثيرية على الميادين والفروع المعرفية المختلفة، هو البعد الإستعمالي الذي أخذ قسطا وافرا من جهود الباحثين التداوليين.

المبحث الثاني: أدوات المنهج التداولي وآلياته.

تضم التداولية مجموعة من المباحث التي تجعلها تقوم بمعالجة اللغة ضمن استعمالها وهذا ما جعل علماء هذا الاتجاه يولونها اهتمامًا كبيرا، جاعلين لكل مبحث من مباحثها ضوابط ومبادئ لكونها تسهم في إبراز المعنى وضبطه في أدق صورة ممكنة وسنتحدث عن أهم هذه المباحث على ان نعود إلى بعضها لنثبت كيف تكون نصا أو خطابا في الفصل اللاحق ونذكر هنا ما يلي:

أولا: الأفعال الكلامية:

إن الحديث عن التداولية يقودنا مباشرة عن الحديث عن الأفعال الكلامية التي هي من صميم البحث التداولي ومفادها أنه: عندما نتكلم فنحن بصدد إنجاز فعل لغوي في الواقع. ويعود الفضل إلى الفيلسوف الإنجليزي "أوستين " الذي عمق الفهم في هذه النظرية من خلال كتابه " How to do things with words" وهو عبارة عن اثني عشر محاضرة ألقاها سنة 1955م بجامعة هارفارد حول فلسفة "وليام جيمس". [1]والفكرة ذاتها نجدها عند "محمد يونس علي"[2].

إن مصطلح الأفعال الكلامية يعرف على أنه: «كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي، إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل أفعالا قولية actes locutoires لتحقيق أغراض إنجازية actes illocutoires (كالطلب والأمر

---

[1] ينظر جواد ختام، **التداولية أصولها وإتجاهاتها**، ص86.

[2] محمد محمد يونس علي، **مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب** ، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، يونيو، 2004م، ص34.

والوعد والعيد... الخ) وغايات تأثيرية actes perlocutoiress تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)» [1].

فالقول السابق يبين أن الأفعال الكلامية ينتجها المتكلم انطلاقا من حالات معينة بهدف التأثير في المتلقي مع التركيز على مقاصد المتكلم.

كما وُجد للأفعال الكلامية في العربية عدد مقابلات منها: أفعال لغوية، وأفعال كلامية، وأفعال خطابية، وأعمال لغوية وغيرها... [2]

وقد أكد الباحثون أن نظرية الأفعال الكلامية منبثقة من مناخ فلسفي وهي عند "أوستين" مقسمة إلى ثلاثة أقسام وهي: [3]

-**فعل القول: Locutionary act**: ويراد به التلفظ بقول ما إستنادا إلى جملة من القواعد الصوتية والتركيبية التي تضبط استعمال اللغة.

-**فعل الإنجاز: illocutionary act**: ويراد به القصد الذي يرمي إليه المتكلم من فعل القول: كالوعد والأمر والاستفهام والتحذير...

-**فعل التأثير: Perlocutionary act**: ويراد به التأثير الذي يحدثه فعل الانجاز في المخاطب فيدفعه إلى التصرف بهذه الطريقة أو تلك.

وهذه النظرية قد طوّرها بعد "أوستين" "سيرل" في بعدين من أبعادها الرئيسية هما: المقاصد والمواضعات ونجد هاهنا أن سيرل لا يهتم إلا بالأعمال المتضمنة القول ويتمثل إسهامه الرئيسي في التمييز بين ما يتصل بالعمل المتضمن في القول في حد ذاته وهو ما يسميه «اسم القوة المتضمنة في القول » وما يتصل بمضمون العمل وهو ما يسميه «اسم المحتوى القضوي» داخل الجملة، وما يوضح ذلك قولك: «أَعدُك بأَن أَحْضَر غدا» نجد أن أعدك هو اسم القوة المتضمنة في القول وأن أحضر غدا هو اسم المحتوى

---

[1] مسعود صحراوي، **التداولية عند علماء العرب**، ص20-21.

[2] ينظر: خديجة محفوظ محمد الشرقيطي، **المنحى التداولي في التراث اللغوي**، ص31.

[3] جواد ختام، **التداولية أصولها واتجاهاتها**، ص 89-90.

القوضي إذ للقائل نية الحضور وتحققها إنتاج جملة أعدك بأن أحضر غدا فهو ينوي ويتلفظ للإبلاغ بمقصده. [1]

وبذلك جاء تقسيمه للأفعال الكلامية إلى أربعة أقسام وهي: فعل التلفظ والفعل القضوي، الفعل الانجازي، الفعل التأثيري. [2]

من خلال ما سبق نستنتج أن نظرية أفعال الكلام تشير إلى أن القول عبارة عن آداء أعمال فالمتحدث يخبر بملفوظه عن شيء معين في الواقع أو يأمر به أو يشكر أو يصرح...، ويكتشف المتلقي ذلك من خلال فهمه لمقصد المتكلم.

ثانيا: الاستلزام الحواري:

يرجع الفضل في نشأة هذا المبحث في التداولية إلى الأمريكي "بول غرايس Paul Grice" في مقال نشره سنة 1975م بعنوان: «المنطق والحوار » وينطلق من أن المتكلمين قد يقولون في حواراتهم ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون. ولوصف هذه الظاهرة قد تساءل "بول غرايس" كثيرا: كيف يمكن أن يقول المتكلم شيئا ويعني شيئا آخر؟ وكيف للمخاطب أن يسمع شيئا ويفهم شيئا آخر؟. [3]

ويطلق على الاستلزام الحواري أيضا «النظرية المحادثة» وتقوم على مبدأ واحد سماه "غرايس" مبدأ التعاون «Pricipe de coopération» ويقوم على أربع مسلمات وهي:

أ -مسلمة القدر: «Quantité» وتتفرع إلى مقولتين:

-اجعل مشاركتك تفيد بالقدر المطلوب من الأخبار.

-لا تجعل مشاركته تفيد أكثر مما هو مطلوب.

---

[1] ينظر: آن روبول، جاك موشلار، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، ص33.

[2] خليفة بوجادي، **في اللسانيات التداولية**، ص99.

[3] ينظر: آن روبول، جاك موشلار، **التداولية اليوم علم جديد في التواصل**، ص54-55.

ب- مسلمة الكيف: «Qualité» ونصها: (لا تقل ما تعتقد أنه كاذب). [1]

ج- مسلمة الملائمة: «Pertinence» وأطلق عليها "طه عبد الرحمن" اسم «قاعدة العلاقة» فهي تربط الكلام ومقامه ومؤداه «ليناسب مقالك مقامك».[2]

د- مسلمة الجهة: «Modalité» وتنص: على الوضوح في الكلام ومفادها «لتكن واضحا في كلامك».[3]

اعتبر «غرايس» العملية التخاطبية عملية مشتركة بين المتخاطبين تفرض تعاونا بينهم وهذا ما جعله يفترض قواعد خاصة لمبدأ التعاون من أجل جعل التخاطب ناجحا.

إذ يستند الخطاب إلى قوانين يعرفها " دومنيك مانغينو Dominique Manguinion" بأنها:« القواعد التي تتغير بتغير الثقافات والتي يفرض كل مشارك أن الآخر يحترمها عندما يلعبون لعبة التبادل اللغوي» [4]، حيث هذه القوانين تؤدي دورها الهام في فهم الملفوظات وتأويلها إذ أن كل منهما يبدي تعاونًا لإنتاج التواصل.

ويعرف "مبدأ التعاون" على أنه ذلك «المبدأ الحواري العام الذي يتوافق مع الغرض المتعارف عليه»[5].

---

(1) عيسى بربار، **البعد التواصلي في العملية التواصلية- شعر الأمير عبد القادر الجزائري -أنموذجا** - رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اللسانيات، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والفنون، ، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2015م-2016م، ص49.

(2) طه عبد الرحمن، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، ص238.

(3) عيسى بربار، **البعد التداولي في العملية التواصلية**، ص49.

(4) قدور عمران، **البعد التداولي، في الخطاب القرآني الموجه لبني إسرائيل** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2008م/ 2009م، ص 197.

(5) بوجمعة شنوان :« **الحجاج في الصورة البلاغية**»، مجلة الأثر، العدد الخامس بالملتقى الدولي الث الث في تحليل الخطاب، ص 38.

ويمكن تلخيصه في المقولة الآتية : « ليكن انتها ضرك للتخاطب على الوجه الذي يقتضيه الغرض منه»[1].

ويقتضي الخروج عن إحدى القواعد السابقة الذكر إلى اختلال العملية الحوارية، وهذا ما ينتج عنه نقل الكلام من المعنى الظاهر إلى المعنى الخفي لذا لابد للمخاطب أن يكون حريصا على الوصول إلى هدف المتكلم وقد وجهت مجموعة من الانتقادات لهذا المبدأ لذا سنورد مبدأين اثنين تعرض لهما الباحثون بعد "مبدأ التعاون" الذي اقتضى اهتمامه على الجانب التبليغي مهملاً الجانب التهذيبي، ونذكر بذلك:« مبدأ التأدب» الذي وضع له ثلاث قواعد هي[2]:

1- قاعدة التعفف ومفادها لا تفرض آراءك أو ذوقك.

2- قاعدة التودّد ومفادها اجعل الآخرين يشعرون بالبهجة.

3- قاعدة التعبير ومفادها أترك لغيرك حرية الاختيار.

وهذه القواعد ليست بالضرورة أن يكون لها نفس الحضور في الخطاب فقد تفضل قواعد على أخرى حسب كل جماعة داخل المجتمع الواحد وأما " مبدأ الصدق"، فإن "غرايس" قد ألح على أهمية الصدق في الخطاب، وذلك بقول الحقيقة كما هي موجودة في الواقع أ و كما يتصورها المتكلم انطلاقا من إدراكه للواقع[3].

وقد صاغ " طه عبد الرحمان " لهذا المبدأ عنصران بعد إدراكه للثغرات الموجودة في المبادئ السابقة يتمثل الأول في نقل القول والآخر في تطبيق القول، فهما متعلقان بالجنبين الآتيين على التوالي:

---

(1) ينظر: محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر**، ص36.

(2) ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص 100.

(3) ينظر: قدور عمران، **البعد التداولي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل**، ص 80.

الجانب التبليغي والجانب التهذيبي مستوحى ذلك من الثقافة الإسلامية[1].

ثالثا: الإفتراض المسبق:

إن التداولية تتجاوز الدلالة إلى إمكانية الكشف عن مقاصد المتكلمين من خلال مراعاة السياق وبذلك تتم معرفة تتطابق أو عدم تطابق الملفوظ معه وهذا ما يعرف بالافتراض المسبق والذي سيكون حديثا في هذا المبحث.

إن القول الفاعل حسب "ديكرو" لا يقف عند حدود الأفعال التي يصفها الفيلسوف الإنجليزي "أوستين"، بل يتضمن أيضا الافتراض المسبق الذي هو: «إحدى الوسائل التي تقدمها اللغة من أجل الاستجابة للحاجة المتسترة التي يشعر بها المحدثون في عدد كبير من المواقف، وهو وسيلة (للقول وعدم القول)». [2]

ومن جهة أخرى أوضح "قدور عمران" في أطروحته أن كل تواصل لساني ينطلق فيه الشركاء من افتراضات متفق عليها مسبقا، حيث تُشكّل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل ويتم بإدراكها من خلال السياق. [3]

وكذلك أوضحت "خديجة محفوظ محمد الشنقيطي" ذلك بقولها: «فالمتكلم يوجه حديثه إلى المتلقي على أساس مما يفترض سلفا أنه معلوم له فإن قال رجل لآخر أغلق النافذة فالمفترض سلفا أن النافذة مفتوحة وأن هناك مبررا يدعو لإغلاقها، وأن المتلقي قادرا على إغلاقها (...) وكل ذلك موصول بسياق الحال».[4]

---

[1] ينظر: ليلى كادة، **«الاستلزام الحواري في الدرس اللساني الحديث طه عبد الرحمان أنموذجا »**، جامعة بسكرة، www.asjp.cerist-dz ، 2019/6/2 ، ص 185.

[2] جان سيرفوني، **الملفوظية**، ترجمة: قاسم المقداد، بلا: ط، دمشق: دراسة من منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1998م، ص106.

[3] ينظر: قدور عمران، **البعد التداولي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل**، تخصص تحليل الخطاب، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2008م، 2009م، ص75.

[4] خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، **المنحى التداولي في التراث اللغوي**، ص29.

وما يمكن استنتاجه من كل ما سبق أن الافتراض المسبق من ضرورات اللفظ فهو غير منطوق، ولكنه يقوم بتقديم تفسير للمتكلم على أنه يعني أكثر مما يقول بالفعل.

رابعا: الإشاريات:

هذا المبحث ليس وليد هذا العصر وإنما قد تحدث عنه الفلاسفة في مؤلفاتهم وكذلك انشغل به النحاة القدامى في كتبهم بالتقعيد له فما هي الإشاريات؟ وما هي أنواعها؟

هذه الإشاريات هي: « من العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب التداولي، لأنها خالية من أي معنى في ذاتها، فبالرغم من ارتباطها بمرجع إلا أنه غير ثابت».[1]

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الإشاريات لا معنى لها في ذاتها، ولا يتضح مدلولها إلا داخل الخطاب، إذ يستعمل المتلفظ ما يحتاج منها في تلفظه من أجل نجاح خطابه وكذلك إزالة الإبهام وتعويض مدلولات الأسماء والإحالة إليها.

وتقوم الاشاريات على دراسة عناصر دلالة الملفوظ وتشكيله من خلال ثلاثة أنواع وهي:

- **الاشاريات الشخصية:** والمتمثلة في ضمائر المتكلم والمخاطب الغائب، حيث يقترن هذا الضمير بالإشارة أو الإحالة لربط السابق باللاحق يعمد إليه المتكلم ويفهم من خلال السياق. [2]

- **الاشاريات المكانية** : والمختصة بتحديد الأماكن أو المواقع ويتم اختيار العناصر الإشارية التي تشير إلى الأماكن قربا أو بعدا أو وجهة ويتم الإشارة إلى الأشياء بشكل عام إما بالتسمية أو الوصف أو بتحديد أماكنها ونذكر منها: إذ، ذاك، هنا، هناك، فوق، تحت، أمام، خلف... ولا يمكن التخلي عنها أثناء التلفظ. [3]

---

[1] عبد الوهاب بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص80.

[2] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص 73.

[3] المرجع نفسه، ص84.

– **الإشاريات الزمانية:** وهي جميع الظروف الزمانية التي تكون ظاهرة أو مضمرة وهي تدل على زمان يحدده السياق بالقياس إلى زمان المتكلم. [1]

فالاشاريات في عموم القول تظل مبهمة ما لم تقترن إحالتها بسياق معلوم سواء أكانت إشاريات شخصية أو متعلقة بزمان أو مكان التلفظ.

خامسا: الحجاج:

إن غاية الحجاج من التلفظ هي غاية: تأثيرية إقناعية للمستمع وذلك لأن المتكلم أثناء العملية التخاطبية يقوم بنقل مدركاته وتصوراته للمستمع للغرض المذكور سابقا، والسبيل إلى ذلك هو الحجاج، لذلك حضوره داخل الخطاب أمر لامناص منه.

والحجاج عند "ديكرو D. Ducrot" جاء بمعنيين: المعنى العادي والمعنى الفني والاصطلاحي:

1–**الحجاج بالمعنى العادي** : ويعني بها: «طريقة عرض الحجج وتقديمها، ويستهدف التأثير في السامع، فيكون بذلك الخطاب ناجحا وفعالا».[2]

وتتفق معه في هذه الفكرة "مدقن هاجر" في مقالتها "مصطلحات حجاجية".[3]

2–**الحجاج بالمعنى الفني:** ويدل على :« صنف مخصوص من العلاقات المودعة في الخطاب والمدمجة في اللسان ضمن المحتويات الدلالية والخاصية الأساسية للعلاقات الحجاجية أن تكون (...) واصلة بين سلالم» . [4]

لقد انبثقت نظرية الحجاج في اللغة من داخل نظرية الأفعال اللغوية التي وضع أسسها "أوستين" و"سيرل"، ثم طور "ديكرو" أفكاره وآراء "أوستين" واقترح في هذا الإطار إضافة فعلين لغويين هما، فعل الاقتضاء وفعل الحجاج.

---

(1) عيسى بربار، **البعد التداولي في العملية التواصلية**، ص56.

(2) صابر الحباشة، **التداولية والحجاج مداخل ونصوص**، ط1، دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2008م، ص21.

(3) مدقن هاجر، "**مصطلحات حجاجية**"، مجلة تقاليد، العدد الاول، جامعة ورقلة (الجزائر)، جوان2011م، ص31.

(4) صابر الحباشة، **التداولية والحجاج مداخل ونصوص**، ص21.

كما يتمثل الحجاج في إنجاز متواليات من الأقوال بعضها هو بمثابة الحجج اللغوية وبعضها الآخر هو بمثابة النتائج التي تستنتج منها. وما يظهر لنا جليا الفرق بين الحجاج والاستدلال هو أن الأقوال التي يتكون منها الاستدلال مستقلة عن بعضها في حين الحجاج مؤسس على بنية الأقوال اللغوية. [1]

ويطلق على الحجاج أيضا عدة مفاهيم أشهرها: السلالم الحجاجية مستويات السلم الحجاجي... [2]

إذن فالحجاج حظي باهتمام الباحثين على اختلاف تخصصاتهم و"ليلى جغام" تحدثت عن السلالم الحجاجية التي انطلقت حسبها من إقرار التلازم في عمل المحاججة بين قول الحجة (ق) ونتيجته (ن)، ومعنى التلازم هنا هو أن الحجة لا تكون حجة بالنسبة للمتكلم إلا بإضافتها إلى النتيجة مع العلم أن النتيجة قد يُصرّح بها أو قد تبقى ضمنية. كما أن الخاصية الأساسية للعلاقة الحجاجية أن تكون درجية وأوضحت كل هذا الكلام بالمثال الآتي:

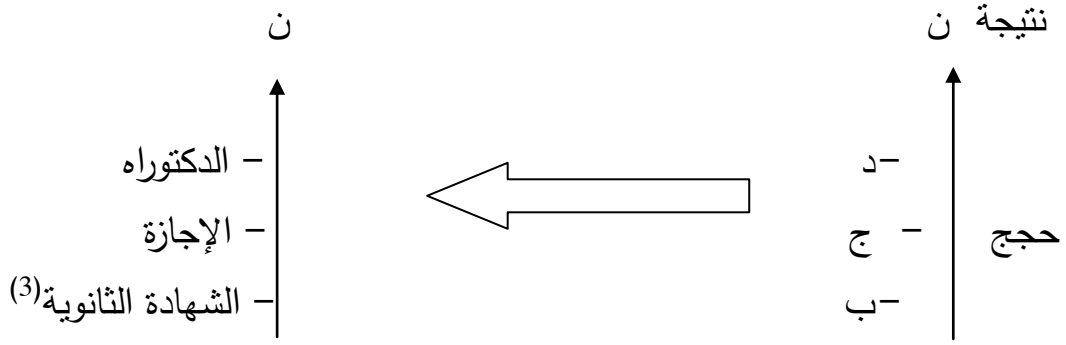

[1] ينظر أبو بكر العزاوي، **اللغة والحجاج**، ط1، المغرب: العمدة في الطبع، 1426هـ/ 2006م، ص17.

[2] ينظر: فايزة بوسلاح، "**مستويات السلم الحجاجي في القصص القرآني**" ، **الحوار المتوسطي** ، العدد 11-12، جامعة مستغانم، مارس2016م، ص357.

[3] ينظر: ليلى جغام، **الحجاج في كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ**، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، ، جامعة محمد خيضر -بسكرة- 1433هـ-1434هـ/ 2012م-2013م، ص23.

سادسا: نظرية الملائمة:

تعد نظرية الملائمة نظرية تداولية أرسى معالمها كل من "ديردر ولسن D. wilson" والفرنسي "دان سبربر D.Sperber" تكمن أهميتها في: أنها تعد من العلوم المعرفية الإدراكية، ولأنها أيضا تبين بدقة من اللسانيات وعلم التراكيب على وجه الخصوص.

ومنه فنظرية الملائمة تدمج بين نزعتين كانتا متنا قضتين في نظرية تفسير الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية وفي نفس الوقت تعد نظرية إدراكية[1].

وقد أوضح "سبربر" و"ولسن" أن نظرية الملائمة تعالج تأويل الملفوظات اللغوية (دون غيرها من أنواع التداخل) ضمن سيرورة مكونة من مرحلتين:

المرحلة الأولى: قالبية تعنى بفك السنن اللغوية، خرجها عبارة عن بنية منطقية بينية تعد دخلا لمرحلة ثانية وأخيرة ذات طبيعة استدلالية.

وتتمثل وظيفة المرحلة الأخيرة في إثراء البنية المنطقية سياقيا من خلال بناء فرضية أو فرضيات حول المقاصد الإخبارية للمتكلم [2]، أي أن نظرية الملائمة تهتم بتأويل الملفوظات اللغوية وذلك وفقا للسياق الذي ترد فيه، وذلك ضمن مرحلتين تتمثل الأولى في فك القوانين اللغوية ، والثانية بناء فرضيات حول المقاصد الإخبارية التي تحرك خطابات المتكلم.

وقد اعتمدت التدوالية على مبادئ ملفتة للنظر لعل أهمها هو:

---

[1] ينظر مسعود صحرواي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص 36.

[2] جواد ختام، **التداولية أصولها واتجاهاتها**، ص 121، 122.

تصورها الخاص لمفهوم السياق إذ تنظر إليه باعتباره شيء غير معطى ولكنه ينبني تبعًا لتوالي الألفاظ، بمعنى انه لا وجود للسياق قبل العملية الحوارية المتكونة من متحدث ومتلق يحاول تأويل هذه الملفوظات تأويلا صحيحًا[1].

ويتكون السياق من مجموعة من الافتراضات السياقية تستمد من مصادر ثلاث هي: [2]

1- تأويل الأقوال السياقية: وهي تلك القضايا المتمركزة في أول الكلام، والتي تخزن في الذاكرة التصويرية بهدف استخدامها في عملية التأويل.

2- المحيط الفيزيائي: قد يشمل السياق المكان المؤطر لعملية التواصل باعتبار أن أي عملية تواصلية تجرى في مكان معين، ومن هنا يمكن اعتبار هذا المحيط من الأمور المساعدة التي يستخدمها المتلقي في عملية تأويل الملفوظات.

3- النظام المركزي: وتتوفر هذه الذاكرة على معلومات مختلفة عن العالم و تساعد هذه المعلومات على الإدراك والتأويل السليم.

ويمكن أن يتحدد مبدأ الملائمة انطلاقا من وسيطين اثنين لا ثالث لهما وهما:

- الآثار المعرفية Contextuel effets (التعاليق بين المعلومات القديمة والحديثة لتقييم افتراضات الذاكرة التصويرية).

- الجهد المعرفي: Cognitif cost (تقسيم مدى ملائمة الأقوال)،

وهما يشتغلان وفق المعادلتين الآتيتين: [3]

---

[1] واضح أحمد، **الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران، 2011م /2012م ،ص 131.

[2] ينظر: مسعود صحراوي، **التداولية عند العلماء العرب**، ص 38- 39.

[3] - أحمد واضح، **الخطاب التداولي في الموروث البلاغي**، ص 133.

– كلما أنتج الملفوظ آثار سياقية أكثر كلما كان هذا الملفوظ ملائما.

– كلما تطلب الملفوظ جهدًا أقل لمعالجته كلما كان هذا الملفوظ ملائما.

وختام القول أن نظرية الملائمة تقيم دعائمها على أسس سياقية قبل كل شيء، وملابساته هي التي تفرض على المتلفظ اختبار كلامه الذي يجب أن يكون ملائما لمتطلبات الموقف وهذا السياق أيضا يلقي بضلاله على المتلقي الذي لا يجد صعوبة في تأويل الكلام مادام خاضعا لسياق الموقف.

الخلاصة:

أوجدت الأبحاث التداولية مكانة كبيرة عند الكثير من الباحثين بمختلف مجالاتهم، إذ أنها فضاء مفتوح على مختلف العلوم الإنسانية من علم الاجتماع وعلم النفس، وعلم الاتصال والذكاء الاصطناعي...

ولعل ما لفت أنظار هؤلاء إلى التداولية هو: الاهتمام الكبير الذي خصته أبحاثها بأقطاب العملية التواصلية اللسانية تاركة ما هيمنت عليه الدراسات اللغوية السابقة، فانصب اهتمامها بالمتكلم ومقاصده وبالظروف السياقية التي يقوم المستمع باستغلالها في سبيل الوصول إلى المعنى الذي قصده المتكلم، وما يؤطر هذه العملية هو إنجاز فعل ما، فالمتكلم بتفوهه ينجز فعلا تتحدد طبيعته من خلال السياق الذي ورد فيه، مع اشتراط وجود لغة مشتركة بين المتخاطبين حتى يتم إنجاز حوار ناجح، بالإضافة إلى أن الحوار يحتاج إلى آليات اقناعية يستخدمها المتخاطبون من أجل تحرير نصوصهم وخطاباتهم.

الفصل الثالث:

ملامح التداولية في المنهجين النصي والخطابي.

المبحث الأول: الدراسة النصية والمنحى التداولي.

المبحث الثاني: التداولية وتحليل الخطاب.

المبحث الثالث: التداولية بين لسانيات ولسانيات الخطاب.

المبحث الأول: الدراسة النصية والمنحى التداولي.

لقد برز في مجال اللسانيات حديثا ما يهتم بعدّة جوانب كانت في السابق مهملة منها دراسة النص/ الخطاب كنسيج واحد والنظر إلى كل الروابط اللفظية والمعنوية إلى روابط مالية وزمانية ومكانية وحال المستعملين وكيفية التأثير والتأويل وما تشترك فيه من ملابسات وظروف حيث نذكر من هذه التخصصات: لسانيات النص وتحليل الخطاب ثم التداولية، وما سنقوم به في هذا الفصل هو إبراز أهم العناصر التي تتقاسمها وتتشارك فيها.

أولا: النص بين منتجه ومتلقيه:

إن النص هو النقطة المشتركة بين المؤلف والقارئ حيث يشاركان في تشكيل معناه وذلك لأن: « النص عبارة عن فضاءات بيضاء وفرجات سوف تملأ »[1]، وما يساعد القارئ على فهمه هو تلك الحالات المرجعية التي تقوم بتوجيهه أثناء القراءة شريطة أن يكون المعنى دائم الارتباط بالنص، ولإنجاح هذه العملية لابد لمهارة القارئ أن تطابق أو تفوق مهارة المؤلف مع دوام الشك والحوار، فالمؤلف بعامة : « يسعى إلى جعل الخصم رابحا لا خاسرا، وبما ان الأمر كذلك فهو يقتضي تحول القارئ نفسه إلى " نص" والكاتب إلى قارئ حتى تتم عملية إدراك أفق انتظاره»[2].

ونكون هنا بصدد مستويين إثنيين للتفاعل: يتمثل الأول في تفاعل المؤلف مع القارئ وهو ما يعرف بالتواصل والثاني في تفاعل القارئ بالنص وهو ما يعرف

---

[1] مليكة دحامنية، "**القارئ وتجربة النص**"، ضمن استكتاب جماعي، دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو : دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، العدد 3، ماي 2008م، ص 1.

[2] إبراهيم سعدي ، "**القارئ وإنتاج النص – قسم البرايرة نموذجا–** "، دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، منشورات مخبر تحليل الخطاب ،العدد 3، ماي 2008م، ص 309.

بالتأويل[1]، وفي هذه الحالة لابد لقارئ أن يبذل جهدا لكي يقوم بملئ الفراغات لما قيل وما لم يقل والإتمام بنجاح لابد للقراءة أن تؤدي دورها من حيث كون النص يؤثر في القارئ ويكشف عن ما لم يشأ المؤلف قوله[2].

إن ما كشفت عنه التداولية هو أخذها بالسياق الذي يُمكن القارئ من التأويل، كما ميّزت بين حدود النص وحدود مملكة القارئ نظرا لعلاقة التداخل والتفاعل بينهما، وكل ذلك يتحقق بفعل القراءة « من خلال مراعاة التكافؤ بين مقاصد المؤلف ومعطيات النص ودور القارئ في التأويل»[3].

والسؤال الذي يمكن طرحه في هذا المقام: هل يمكن إدراك المعنى من خلال فصل العلامة النصية عن منتجها ؟ وهنا نجد التداولية قد أحاطت بجميع عناصر العملية التواصلية، لأن هذا الفصل أمرٌ مُنافيٌ للمنطق النقدي ولأن الدلالة تفترض وجود سياقات وقصديات حتى تساعد القارئ على القيام بعملية التفكيك والتركيب وقد ينتج بنية نصية أخرى سيتم خرقها أيضا، ولفك طلاسيم النص يتم: « التغلغل في أحشائه لكشف المعنى المخبوء المستعصي على الدلالة المباشرة (...) فالنص مضغة والقارئ يخلقها من بعد خلقًا آخر»[4].

وما كان ليتأتى ذلك لو أن النص منغلقٌ، فهو قابل للفهم وتأويله بعد وضعه في سياقه واستحضار كل بنياته المحتملة والممكنة، وكل ما يؤطر العملية التواصلية من

---

(1) ينظر: خيرة حمر العين ،« **الشعرية وانفتاح النصوص تعددية الدلالة ولا نهائية التأويل**»، دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، العدد 06، جانفي 2010م، ص 23.

(2) ينظر: مليكة دحامنية، « **القارئ وتجربة النص**»، دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، ص 131-132.

(3) فتيحة بوستة، « **إنسجام الخطاب في مقامات جلال الدين السيوطي**»، دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، العدد 02، ماي 2007م، ص317.

(4) الأخضر بن السائح ،« **إستراتيجية الخطاب في الدلالات وبناء التأويل**»، دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، العدد 08 أيام: 11-12-13 أفريل 2011، ص 99.

استخدامات لغوية وقصديات ومقامات التي تساعد القارئ على التأويل وفك الشفرات لبلوغ الغايات المنشودة.

ثانيا: الإحالة والاشاريات وعلاقتهما بالتداولية:

تُعدّ الإحالة كما أشرنا إليها سابقات أنها: واحدة من الوسائل المهمة للربط إذ يتمثل دورها في الربط بين العناصر الموجودة في النص كما أشار إلى ذلك "روبرت دي بوجراند": « هي العلاقة بين العبارات والأشياء Objects والأحداث Events والمواقف Situations في العالم الذي يدل عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نص ما إذا تشير إلى شيء ينتمي إلى نفس عالم النص أمكن أن يقال عن هذه العبارات إنها ذات إحالة مشتركة»[1].

وتكمن أهميتها في معالجة ما يلي: [2]

– مبدأ الاقتصاد والثبات المعنوي لأن استخدامها يشير إلى الاختصار والتكثيف.

– مبدأ الدقة الدلالية: إذ أن تكرار لفظ ما في النص الواحد قد يؤدي إلى اللبس أو التناقض والغموض.

وتعتبر الإشاريات من جهة أخرى من أهم الآليات اللغوية في التداولية لأنها تهتم مباشرة: « بالعلاقة بين تركيب اللغات والسياق الذي تستخدم فيه »[3]، حيث تُعدّ (أنا، نحن، هنا، الآن) أكثر العناصر تمثيلا للإشاريات لأنها تجسّد المتحدّث والمخاطب ومكان وزمان التخاطب وبذلك يستحيل عزلها عن عملية التبادل الخطابي أو زمانه ومكانه، وقد حدّد "كليبر Kleber –G" في هذا السياق المثيرات بأنها: «عبارات تحيل على المحال

---

[1] روبرت دي بوجراند، **النص والخطاب والإجراء**، ص 320.

[2] ينظر: حرشاوي ليديا ،« **توظيف التراث الشعبي في قصص السعيد بوطاجين** »، دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، العدد 01، ماي 2006 م، ص 231.

[3] عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجية الخطاب مقارنة تداولية**، ص 82.

عليه يكون التعرف عليه ضرورة وذلك بواسطة الحوار الزماني والمكاني الذي تظهر فيه المثيرات»[1].

وقد أشير في كتاب « القاموس الموسوعي للتداولة » إلى أن: شرط الصدق من أهم الشروط الواجب توفرها في العناصر الإشارية، فلا بد من وجود مرجع خارجي للعنصر الإشاري، وتطابق هذا العنصر مع مرجعه [2]. إذا قيل مثلا: أنا أم محمد فلابد من تطابق العنصر الإشاري مع الواقع لتكون هذه المرأة هي فعلا أم محمد. ولهذا فإن التداولية قد أولت إهتماما كبيرا بالوظيفة المرجعية لكونها تربط بين التلفظ وسياقه، كما أن لها أهمية كبيرة في عملية التواصل.

و تجدر الإشارة هنا أيضا أن كلا من الإحالة والإشاريات تتلاقيان في أهم عنصر وهو إحالتها على مراجع غير ثابتة ولا محددة ولكن يعرف الإحالي بأنه يرجع إلى السياق اللغوي، بينما العنصر الإشاري يرجع إلى السياق المقامي [3]. فالإشاريات تقابل: «العناصر الإحالية التي ترتبط بالسياق وما يتعلق به من ملابسات »[4]، فمفهوم هذه الوحدات تستوجب منا التعرف على كل من المتكلم والمتلقي والإطارين الزماني والمكاني.

وما يجعلنا نستنتج أن الإحالة فعل تداولي هو إرتباطها بموقف تواصلي معين أو كما يبينها "أحمد المتوكل": بأنها عملية تعاونية وهذا نسبة إلى «مبدأ التعاون» "لغرايس"، وذلك لأن المتكلم يجعل المخاطب قادرا على اكتشاف الذات المقصود بتقديم المعلومات التي تمكنه من إنتقائها بحيث تكون كافية لأداء هذه المهمة دون زيادة أو نقصان وإلاّ وقع

---

[1] أحمد جوة، « **التداولية وتحليل الخطاب**»، دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، العدد 08، أيام 11-12-13 فريل، 2011م، ص 170.

[2] آن روبول – جاك موشلير، **القاموس الموسوعي للتداولية**، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف: عزالدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، بلا:ط، تونس: دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، 2010م، ص 110.

[3] ينظر: أحمد المتوكل، **الخطاب وخصائص اللغة العربية**، ص 74.

[4] الأزهر الزناد، **نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا**، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993م، ص 116.

اللبس لدى المتلقي وبالتالي تفشل عملية الإحالة وهذا ما يعرف « بقاعدة الكم» في« مبدأ التعاون»[1].

أما " جورج يول G. Yule" يعتبر الإحاليات تفريعا أو اشتقاقا من الإشاريات وأنها لا تعدو أن تكون مختصة بوظيفة مواصلة الإشارة [2].

وأخيرا يمكن القول أن الإشاريات تحتاج للسياق من اجل تحديدها لأنها تحيل على مراجع خارجية غير محددة في حين الإحالة تنقسم إلى إحالة داخلية تعود إلى مراجع محددة في النص وإحالة خارجية (مقامية) تتطابق مع الإشاريات، ولذلك لابد من الإحالة بالسياق من أجل جعل النص مفهوم المعنى.

---

[1] ينظر: أحمد المتوكل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي**، بلا:ط، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2001م، ص 138.

[2] ينظر: النذير ضبعي، **الأبعاد التداولية في مقامات الحريري**، مذكرة مقدمة لنسل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ، 1435 هـ/ 1436 هـ/ 2014 م-2015م، ص 23.

المبحث الثاني: التداولية وتحليل الخطاب.

إن دافع المتكلم من إنتاج خطاباتها لم يكن اعتباطيّا لا فائدة منه، وإنما كان لهدف يرجو منه المخاطب أو المتكلم إبلاغ شيء ما، وتحقيق التواصل من خلاله، فعملية التواصل اللغوي تكون بين طرفين، الأول: هو المتكلم الذي يرسل الرسالة وهذه الأخيرة تحمل مقصدًا يعبر عنه المخاطب برسالة، أما الطرف الثاني: فهو المتلقي الذي يقوم بعملية تحليل وتفسير الخطاب أو الرسالة انطلاقا من السياق الذي ترد فيه.

أولا: المقاصد وعلاقتها بالخطاب:

تعد المقاصد من العوامل الأساسية التي تسوقنا إلى اختيار إستراتيجية الخطاب التي تساعدنا في استعمال اللغة وتأويلها.

ويعبر المرسل عن مقاصده في الخطاب من خلال اللغة إذ: « إن اللغة تحيل عليه لتحديد معنى الخطاب لذلك احتج صاحب المغني على أن القصد شرط في بلوغ الكلام تمامه معتمدًا على ملاحظة أن الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريده المتكلم بحيث يكون دليلاً على مقصوده وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده »[1]. معنى هذا أن الكلام كي يبلغ تمامه وجب أن يتوفر فيه شرط القصدية فالمتكلم إن لم يكن قاصدُا فيما يتلفظ فيه يكون كلامه فارغ المحتوى لن يبلغ به مراده.

ويتمثل الدور الأساس للمقاصد في بلورة المعنى كما هو عند المرسل إذ يتوجب عليه مراعاة كيفية التعبير عن قصده، وانتقاء الإستراتيجية التي تتكفل بنقله مع مراعاة

---

[1] يونسي فضيلة ، **مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب تناول تداولي للخطاب ال ثوري**، دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب، العدد 6، جانفي 2010، ص 283.

العناصر السياقية الأخرى. وهنا تهدف اللغة إلى تحقيق الانسجام والتفاعل بين عناصر الخطاب فتتضح المقاصد بمعرفة عناصره[1].

وقد تعدّد مفاهيم المقاصد في مختلف الدراسات النظرية سواء العربية أو الغربية.

فقد جعل كل من "أوستين" و"سيرل" المقاصد مركزا في لتفريق بين المعنى التعبيري "معنى الكلمات في الملفوظ" وقوة الأفعال الفرضية أي النتيجة التي يقصد المرسل نقلها[2]. يوضح "سيرل" و"أوسين" أن الكلمة الواحدة تختلف معناها بناءًا على المقصد الذي يرمي إليه المتكلم خلال أداءه لألفاظه.

وقد أورد "عبد الهادي ظافر الشهري" ثلاثة أمور دالة على مفهوم القصد، فهو بحسبه دال على الإرادة، أو دال على معنى الخطاب، أو دال على هدف الخطاب[3].

واشق " طه عبد الرحمان" مبدأ تداوليا من التراب الإسلامي سماه مبدأ التصديق ، وقد صاغه كما يلي:« لا تقل لغيرك قولا لا بصدقة فعلك»[4].

فجعل قاعدة القصد من القواعد التي تفرعت عن هذا المبدأ، وهي لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير، ويترتب على هذه القاعدة أمران أساسيان[5]:

أحدهما: وصل المستوى التبليغي بالمستوى التهذيبي للمخاطبة.

والآخر: إمكان الخروج عن الدلالة الظاهرة للقول.

ذهب "المتوكل" إلى أن المقاصد التي يحملها الخطابات المنجزة من طرف المخاطب قد تذهب بالمعاني من معان ظاهرة إلى معان كامنة تترجمها تلك المقاصد.

---

(1) يونسي فضيلة، **مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب**، ص 283.

(2) نادية رمضان النجار، **الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي**، ص 141.

(3) عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص 188.

(4) طه عبد الرحمان، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، ص 249.

(5) عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص 188.

ويمكن أن نوضح مفهوم القصد كما أورده آنفا "بن ظافر الشهري" حيث ربطه بالإرادة تارة وبالمعنى تارة أخرى، وتنبني على المفهوم الأول عملية الفهم والإفهام، لأن الخطاب عملية متبادلة بين المرسل والمرسل إليه.

وعليه فماهية القصد كامنة في كونه ينبني على قصدين: الأول: متعلق بالتوجه إلى الغير، ومقتضاه أن المنطوق به لا يكون كلامًا حتى تحصل من الناطق إرادة بإفهام الغير، والقصد الثاني: يتصل بإفهام الغير ومفاده أن الكلام لا يكون كلامًا حتى تحصل من المتكلم إرادة في إفهام الغير[1].

وقد كانت المقاصد محور بحث لدى البلاغيين في الدارستين القديمة والمعاصرة، فقد أكد الجرجاني أن استعمال آليات معنية في الخطاب لا يكون إلى من أجل تحقيق مقاصد معينة يبتغيها المرسل ولا تتحقق هذه المقاصد إلا في المعاني[2].

وعليه فواجب أن يكون هناك حرص على إفهام الكلام وفهمه، لأن إنتاج الخطاب مرهون بفهم مقاصد من قبل المرسل إليه، وعدم فهمها تنتج خطابات غير مناسبة للسياق، ومنه عدم كفاية اللغة وحدها لتحقيق الانسجام بين قطبي الخطاب على الرغم من أن معارضي نظرية المقصدية يذهبون إلى أن الخصائص اللغوية المشتركة بين الناس هي التي تحدد المعنى[3].

وتكمن الخصائص اللغوية في المعارف المعجمية والنحوية والدلالية ومعرفتها كفيلة بتحديد المعنى، وتساعدنا على الفهم والتأويل، دون الحاجة إلى إدخال عناصر خارجية في عملية إنتاج اللغة وهذا كما ذكرنا حسب معارضين نظرية المقصدية.

---

[1] ينظر: يونسي فضيلة، **مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب**، ص 283.

[2] المرجع نفسه، ص 286.

[3] المرجع نفسه، ص 286.

أنواع المقاصد:

ميز "سيرل" بين القصد الذي يملكه البشر والحيوانات جوهريًا، وذلك النوع من القصد الاشتقاقي للكلمات والجمل والصور والمخططات والكنايات، كما ميز هذين النوعين من القصد عن بنية القصد إستعاريًا التي لا تنطوي حرفيا على إدعاء بالقصد [1].

كما ميز "سبربر" و"ولسن" بين نوعين من القصد: مقصد تبليغ المحتوى، ومقصد تحقيق هذا المقصد نتيجة لتعرف المخاطب عليه، ويسمى الأول القصد الإخباري، والثاني القصد التواصلي.

– القصد الإخباري: أي ما يقصد إليه القائل من حمل مخاطبه على معرفة معلومة معينة.

– القصد التواصلي: أي ما يقصد إليه القائل من حمل مخاطبه عل معرفة مقصدة الإخباري[2].

ويمكن أن تدلل على الفرق بينهما بأنه مثلا: عندما تقول هند لزيد أنها أصيبت بوعكة يوم العيد، فهي أولاً تقصد الإعلام بهذا القصد، وثانيا: تقصد أن تخلق الاعتقاد بأنها مريضة لدى زيد، فإذا وثق زيد في كلام هند فإن قصدها الخاص قد تحقق وإن لم يثق بذلك يكون قد تحقق القصد الإخباري فقط لهذا لم تستطع إقناعه.

ولهذا يذكر "سيرل" أن الناطق لجملة ما له مقصدًا مزدوجًا يتمثل في إبلاغ محتوى جملة والتأثير في المتلقي[3].

يرى "سيرل" و"سبربر"" أن إنتاج الخطاب من طرف المخاطب مرتبط بمقصدين أحدهما إخباري يقوم من خلاله المتكلم بإعلام المخاطب بما يريد، والثاني تواصلي يحاول من خلاله المخاطب التأثير في المخاطب ومحاولة إقناعه بما أعلمه به.

---

[1] نادية رمضان النجار، **الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي**، ص 151.

[2] ينظر: آن روبول، جاك موشلر، **التداولية اليوم علم جديدفي التواصل**، ص 79.

[3] ينظر: نادبة رمضان النجّار، **الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي**، ص153.

ثانيا: السياق وأثره في تحديد معنى الخطاب:

يعد السياق Contexte أحد أهم المرتكزات التي تستند عليها اللسانيات التداولية في دراستها للغة أثناء الاستعمال، وهو أداة إجرائية ظهرت مع علم الدلالة، ثم تطور وأخذ مسارًا أعمق فتجاوز بذلك الجانب اللغوي واتسع ليشمل السياق الاجتماعي والثقافي والنفسي، وقد اشتغلت التداولية على توظيف السياق في تحليلاتها، فهو يؤدي دورًا أساسيًا في كشف مقاصد المتلفظ بالخطاب وتوضيح نواياه الظاهرة والخفية من أجل إفادة السامع معنى يتوخاه من خطابه[1].

وقد اتسع مفهوم السياق خصوصًا في الدراسات التداولية، لأنها تعده أساس من أسسها المكنية، ولهذا تجاوزت المفهوم النموذجي للسياق، ليعرف بعدها على أنه: « مجموعة الظروف التي تحف حدوث فعل التلفظ بموقف الكلام، وتسمى هذه الظروف في بعض الأحيان بالسياق»[2].

ويوضح "غوفمان": أن تلك العلامات اللفظية وغير اللفظية التي تربط بين ما يقال في ظروف زمانية ومكانية معينة وبين معرفتهم بالعالم هو ما يعرف بالسياق[3].

من خلال ما سبق يتضح أن دلالة السياق تنحصر في الظواهر أو العوامل الخارجية التي تؤثر في دلالة ألفاظ الخطاب المنتج.

هذا ويتكون السياق من عناصر مختلفة يمكن أن نوضحها كما يلي: [4]

– العنصر الذاتي: والذي يتمثل في اهتمامات المتكلم والأهداف التي يريدها من خطابه، فهذه الأهداف يجب أن تدخل في تحديد الظاهرة اللغوية، وبالإضافة أيضا إلى رغبات المتكلم ومقاصده ومعتقداته.

---

[1] ينظر: باديس لهويمل، **مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011م– 2012م، ص 125.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص 41.

[3] نادية رمضان النجار، **الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي**، ص 34.

[4] ينظر: عبد الهادي، طاهر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص 44– 45.

– العنصر الموضوعي: ويتمثل في الوقائع الخارجية التي يتم فيها الخطاب كالعنصر الزماني والمكاني.

– العنصر الذواتي: ويقصد به المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، والتي نساعد في تحديد السياق.

وبهذا نخلص إلى أن عناصر الخطاب من متكلم ومتلق العلاقات التي تربط بينهما ومكان وزمان إنتاج الخطاب ومقاصد الخطاب كلها ظروف خارجية تحيط بإنتاج الخطاب، وهذا ما نطلق عليه السياق.

أنواع السياق:

إن دراسة اللفظة يتطلب تحليل السياق الذي ترد فيه الكلمة، وهذه السياقات تختلف تقسيماتها، ويمكن أن ندرج نوعين رئيسين للسياق هما:

السياق اللغوي، وسياق الموقف.

السياق اللغوي: Verbal contexte: الذي لا ينظر إلى الكلمات كوحدات منعزلة فالكلمة يتحدد معناها بعلاقاتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلامية[1].

سياق الموقف: Contexte of Situation: يشمل أنواع النشاط اللغوي جميعًا كلامًا وكتابة، وسياق الحال عند "بلومفيلد" مادي، يتجاهل كل ما له شأن بالكلام لذا يحده بتلك الظواهر التي يمكن تقريرها في إطار من الأحداث العملية[2].

وسياق الموقف يتكون من عناصر عدة أهمها[3] :

– شخصية المتكلم والسامع ومن يشهد الكلام، ودور المشاهد في المراقبة والمشاركة.

---

[1] فطومة لحمادي، " **السياق والنص استقصاء دور السياق في تحقيق التماسك النصي** "، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2 و 3، جوان 2008م، ص 08.

[2] ينظر: محمود الهرعران، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، بلا:ط، بيروت: دار النهضة العربية، بلا:ت، ص310–311.

[3] المرجع نفسه، ص 311.

- العوامل والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة والمتصلة بالحدث اللغوي.
- أثر الحدث اللغوي في المشتركين كالاقتناع أو الفرح أو الألم أو الإغراء.

ومن ذلك يتضح أثر العوامل الاجتماعية المحيطة بالمتكلم والمتلقي في الموقف الكلامي.

وعليه فالمتكلم أثناء تعبيره عن قصده وجب عليه مراعاة مقام الكلام وإصدار خطابه وفق مقتضى الحال كي يضمن لمقصده الوصول إلى المتلقي وتحقيق الإفادة لدى السامع، لأن المستمع أثناء تأويله للخطاب فإنه يستند للسياق ومقاصد المتكلم كي يكشف المعنى المقصود من الكلام، ومنه فالسياق له دور فقال في توجيهه لمقاصد المتكلم من خطابه وهذه المقاصد بدورها لها دور مهم في تحديد معنى الخطاب.

المبحث الثالث: التداولية بين لسانيات النص ولسانيات الخطاب.

إن للدرس التداولي حقولا معرفية مختلفة انبثق منها، إذ تعتبر الفلسفة التحليلية مناخا فلسفيا عام تولدت منها مختلف القضايا والمفاهيم الخاصة بالتداولية منها: الأفعال الكلامية. كما تأثرت أيضا بالبلاغة القديمة حيث كانت تفكر في المنطق الحجاجي وكيفية جعل السامع متأثرا بالخطاب، وغير ذلك من المصادر التي كانت النواة الأولى لمختلف هذه المفاهيم، والتي جعلت التداولية في عمومها مهتمة بالظواهر اللغوية قيد الاستعمال، وعليه فإن دراستنا للمنحى التداولي في هذا المبحث سيقودنا إلى بعض العناصر التي جعلته حلقة وصل بين حقول معرفية مختلفة منها لسانيات النص ولسانيات الخطاب.

أولا: النص أو الخطاب أفعال كلامية:

إن وظيفة اللغة الأساسية لا تنحصر في إيصال المعلومات للمتلقي وإنما في كيفية تحول الأقوال إلى إنجاز أعمال ذات صبغة اجتماعية. وقد عبرت "أوركيوني" عن ذلك بقولها: « يعتبر الكلام بدون شك تبادل للمعلومات، لكنه أيضا تحقيق لأفعال ميسرة وفق مجموعة من القواعد من شأنها تغيير وضعية المتلقي ومنظومة معتقداته »[1]، وفي الواقع مهما تجاوز النص حدود التواصل الاعتيادي سواء كان ذلك تعبيرا عن مشاعرنا وأحاسيسنا أو تعبير يساهم في تغيير بعض الأوضاع من الواقع فهو يكون إنجازا لفعل ما. ولأن النص: « ليس مجرد خطاب لتبادل الأخبار والأقوال والأحاديث بل يهدف عبر مجموعة من الأقوال والأفعال الإنجازية إلى تغيير وضع المتلقي وتغيير نظام معتقداته،

[1] عبد الحليم معزوز ،« **أثر أفعال الكلام في توجيه دلالة النص الأدبي**»، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي لميلة، جامعة الوادي، ص 56.

او تغيير موقفه السلوكي من خلال ثنائية افعل ولا تفعل »[1]. وبهذا يمكن القول أن النص أو الخطاب عبارة عن أفعال كلامية تتجاوز الأقوال إلى إنجاز فعل ما مع التأثير الذي يتركه هذا الإنجاز على المخاطبين كالإقناع أو الإرشاد أو التوجيه ... مع ارتباط الفعل الكلامي بالسياق. وعليه فإن العملية التخاطبية عملية معقدة وخاصة إذا انتقل الخطاب إلى النص، وذلك لأن زمان إنتاج النص ومكانه يختلف عن زمان ومكان تلقيه وهذا خلافا للخطاب، وخاصة إذا كان النص أدبيا لأنه « يتجاوز اللغة اليومية »[2]. كما أن النص قد لا تظهر قيمته الإنجازية في زمن إنتاجه بل في أزمنة لاحقة، والقارئ هو من يحاول جاهدا قراءة أفكاره والتنقيب عن المعنى المسكوت عنه[3].

وقد نظر "فان ديك" إلى الكلام سواء أكان أدبيا أم غير أدبي على أنه: فعل كلامي. كما أن النص حسبه يمكن تحليله على أنه متوالية من أفعال الكلام أو على أنه سلسلة من الجمل[4].

ومن أجل تحقيق الفائدة المرجوة من تحليل النصوص والخطابات من خلال الأفعال الكلامية يستحسن الأخذ بالاعتبارات الآتية: [5]

– اختصار تحليل الأفعال الكلامية في النص أو الخطاب الذي يمتلك سياقا تداوليا حقيقيا.

– يمثل الفعل الإنجازي قصد المؤلف/ المتكلم لذلك لابد من أخذ ذلك في الحسبان أثناء التحليل.

---

(1) جميل حمداوي، **التداوليات وتحليل الخطاب**، ط01، شبكة الألوكة، 2015م، ص 24.

(2) رحيمة شتير، **تداولية النص الشعري، جمهرة أشعار العرب نموذجا،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الأدب، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، 1429 هـ 1430 هـ/ 2008 م– 2009م، ص 147.

(3) المرجع نفسه، ص 158.

(4) قدور عمران، **البعد التداولي في الخطاب القرآني الموجه إلى بني إسرائيل**، ص 69.

(5) ينظر: ، المرجع نفسه، ص 70.

– أثناء التلفظ بالخطاب لابد من الأخذ بالأفعال المواراء لسانية (كالإشارة) أثناء تحليل الأفعال الكلامية.

وعموما يرتبط إنجاز فعل ما بالمقاصد كما يبين "محمد العبد" ذلك بقوله:

« إن من الحقائق الجوهرية في الاستعمال اللغوي ارتباط الصيغة بالمقصد، ومن المسلم به في كل تفاعل لغوي، أن الكيفية التي يقال بها الشيء تعد جزءً مما يقال»[1].

كما أن دلالات النص أو الخطاب تتعدد حسب السياق، فالدلالة ليست مستقرة وثابتة.

ويشير صاحب كتاب « استراتيجيات الخطاب » إلى أن هناك بعض الأعمال لا تنجز إلا عن طريق اللغة مثل:(رفعت الجلسة)، فلا يمكن للجلسة أن ترفع إلا من خلال وجود صاحب سلطة (القاضي) في المكان المناسب (المحكمة) وتلفظه بالجملة السابقة[2]، وهذا من بين الأسباب التي تجعل الخطاب يكون فعلا.

وأخيرا يمكن تلخيص سلسلة الأفعال الكلامية في ثلاثة أفعال وهي:

–فعل التلفظ: ويتحقق بتلفظ المرسل بتعبير لغوي ما موجه إلى المرسل إليه في سياق ما.

– فعل صوتي: ويكون بتلك الأصوات التي تلفظ للمرسل إليه.

– فعل تأثيري: وهو ذلك التأثير الذي يطرأ على المرسل إليه.

وتكون ردة فعل المرسل إليه إما بإنجاز فعل معين في الواقع، أو ذلك التلفظ الذي يعيده المرسل إليه للمرسل، أو من خلال ذلك التأثير الذي تركه فيه المرسل[3].

---

[1] محمد العبد، **النص والخطاب والاتصال**، بلا:ط، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2014 م، ص 232.

[2] ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص 74.

[3] المرجع نفسه، ص 75.

ثانيا: الحجاج في الخطاب أو النص:

لقد تعاملت التداولية مع النص الأدبي باعتباره خطابًا ملفوظًا أو مكتوبًا فاستفاد الخطاب والنص مع الآليات الإجرائية التي أدرجتها التداولية للدراسة التطبقية لكل من النص والخطاب، والحجاج من الأبواب الأساسية في التداولية، فهو أحد الأركان فيها والذي يغطي كل مجالات الخطاب الاجتماعي والسياسي والثقافي ...، والذي يقوم على إفهام المتلقي وإقناعه.

يعتبر الحجاج امتدادا وتطويرا لنظرية الأفعال اللغوية و " ديكرو Dicrot" يعد الحجاج فعلاً لغويًا خاصًا. والحجاج بالنسبة لنظرية الأفعال اللغوية هو إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب، أي متواليات من الأقوال والجمل بعضها بمنزلة الحجج، والبعض بمنزلة النتائج المستخدمة منها.

والحجاج علاقة دلالية بين الأقوال في الخطاب تنتج عن عمل المحاججة، وهذا عمل محكوم بقيود لغوية، كما أن القيمة الأساسية للقول ترجع في جزء مهم للاستعمال الحجاجي، رغم أن الحجاج مسجل في بنية اللغة ذاتها [1]. فالحجاج هنا يلعب دور الأفعال اللغوية التي تؤدي دور الإقناع والإفهام في الخطابات المكتوبة والمنطوقة، والعمل الإقناعي للحجاج في الخطابات نترجمه السلاسل اللغوية المرتبطة فيما بينها عن طريق قواعد حجاجية.

وتذهب التداولية الحجاجية إلى أن النص أو الخطاب عبارة عن روابط لغوية حجاجية، والعلاقات الموجودة بين الملفوظات هي علاقات حجاجية؛ أي أن القواعد الحجاجية هي التي تتحكم في ترابط ملفوظات النص وتسلسلها في علاقتها بمعانيها، ومنه فهذه القواعد الحجاجية هي التي تتحكم في تحقيق الانسجام والاتساق داخل النص،

[1] محمد البوزيدي، **الحجاج اللساني**، 15-5-2019م، https://aluhah.net

كالضمائر وحروف العطف والأسماء الموصولة والاستنتاج والاستدراك، وهذه القواعد بذاتها تساهم في خلق النص الحجاجي برهنة واستدلالاً وترابطًا وهيكلة[1].

والمرسل في الخطاب الحجاجي بقصد إقناع المرسل إليه بفعل معين أو التأثير فيه اعتمادا على سلم حجاجي يكون بمنزلة دعامة استدلالية لغرضه الذي من أجله كانت العملية التخاطبية أو الحجج التي يوردها لن تكون على درجة، بل تختلف وتتعاون فيما بينها وفق القوة والضعف[2].

أي أن السلم الحجاجي يعتمد على إدراج الحجج في الخطاب وفق ترتيب متدرج وهذا الترتيب يكون وفق قوة وضعف الحجج، وذلك محاولة من المرسل للخطاب الحجاجي في التأثير في المرسل إليه وتبليغه مقصده.

والسياق هو الذي يوجه الحجاج صوب وجهة دون أخرى، إذ قد يتباين فعل الحجاج ونوعه في حجج الخطاب بالرغم من وحدته ظاهرًا [3]. أي أن السياق هو الذي يحرك العملية الحجاجية في الخطاب ويتحكم في إيراد الأفعال الحجاجية الواردة في الخطاب.

وتنوع السياق هو الذي يمكننا من استعمال حجة واحدة من جهتين مختلفتين، وهو ما يكسب الخطاب طواعية ومرونة في ذهن المرسل ليحتج به، كما يكسبه المرونة نفسها عند المرسل إليه ليعترض عليه. أي أن اختيار الحجة من طرف منتج النص أو الخطاب تستدعيه العناصر السياقية بكل تنوعاتها واختلافاتها، ومن ذلك تنوع الأهداف النفعية التي يريد كل طرف من أطراف الخطاب تحقيقها [4]. فالحجاج إذن عملية موجودة في الخطاب نفسه، وهو خاصية لغوية دلالية لا تستند إلى أي حدث في الكون الخارجي عن اللغة.

---

[1] ينظر: جميل حمداوي، **التداوليات وتحليل الخطاب**، ص 29.

[2] حمدي منصور جودي، " **السلام الحجاجية وقوانين الخطاب – مقارنة تداولية** "، مجلة مقاليد جامعة بسكرة، العدد 13، ديسمبر 2017، ص 02.

[3] عبد الهادي بن ظافر الشهري، **استراتيجيات الخطاب**، ص 463.

[4] المرجع نفسه، ص 463.

ثالثا: الاستلزام الحواري في النص والخطاب:

يعد الاستلزام الحواري أحد مجالات التداولية المهمة في الدرس اللساني، والتي اهتم بها "بول غرايس" من خلال محاضراته عام 1967م بجامعة هارفرد منطلقا من فكرة:« أن الناس في حواراتهم قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقولون عكس ما يقولون»[1]. كما سبق ذكرها.

وترى المقاربة التداولية والوظيفية أن النص أو الخطاب الأدبي استلزام حواري وإنجازي، وهنا نتحدث بطبيعة الحال عن الدلالات الضمينة التي يستلزمها السياق الكلامي (...) أي ينتقل الكلام من نطاق حرفي وقضوي مباشر إلى معنى حواري استلزامي غير مباشر، ويتحكم فيه المقام أو السياق التداولي[2].

معنى ذلك أن المعاني في الخطاب أو النص ينقسم إلى معاني صريحة وهي المعاني التي تحملها الألفاظ الواردة في المعاجم، ومعاني ضمنية يمكن فهمها من خلال السياق الذي ترد فيه وهذه المعاني هي التي ترتبط بالاستلزام الحواري.

ويعد الاستلزام الحواري مفهوما لصيقا بلسانيات الخطاب، التي أخذ معها البحث اللساني منحى متميزًا، إذ لم يعد الأمر معها يعني بوضع نظريات عامة لعملية الخطاب، وإنما انصب الاهتمام على العملية في حد ذاتها[3].

وإذا انتقلنا إلى النص الأدبي لتحليله تداوليا فنقوم بتصنيف العبارات اللغوية إلى عبارات صريحة المعنى، فنحدد أفعالها القضوية وتبيان قوتها الإنجازية الحرفية، وبعد ذلك ننتقل إلى استكشاف المعاني الضمنية سواء أكانت اقتضائية إحالية أم عرفية أم

---

(1) محمود أحمد نحلة، **آفاق جديدة في البحث اللساني المعاصر**، ص 33.

(2) جمال حمداوي، **التداوليات وتحليل الخطاب**، ص 30.

(3) العياش أدراوي، **الاستلزام الحواري في التداول اللساني، "من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها**، ط01، الرباط: دار الأمان، 1432 هـ/ 2011م، ص 17.

منطقية ومن ثم ننتقل إلى الاستلزام الحواري باستكشاف المعاني الإنجازية السياقية والمقامية[1].

ومنه فالخطاب أو النص في الحقيقة ليس مجموعة من الألفاظ والعبارات المرتبة أثناء الفعل اللغوي، وإنما هو تركيب تكون من خلاله مجموعة قوانين وضوابط أنشأها المتكلم أثناء أداءه لخطابه وذلك ليساهم بها في تحقيق العملية التواصلية. والاستلزام الحواري بإمكانه توضيح تلك الضوابط من خلال التفريق بين المعاني الصريحة والمعاني المستلزمة أو الضمنية فالاستلزام الحواري هو المعنى الثاني والضمني الذي لا يصرح به المتكلم ولكنه يظهر من خلال عملية التأويل والفهم، والخطاب يتبع إستراتيجية خطابية تبدأ من مرحلة تحليل السياق بما فيها التأويل واختيار العلامات اللغوية المناسبة له وذلك لتحقيق هدفه التواصلي.

رابعا: الافتراض المسبق في النص أو الخطاب:

إن الطاقات الاستنتاجية لدى القارئ أو المستمع تبدأ بصياغة سلسلة من الافتراضات المسبقة وذلك انطلاقا من النص أو معطياته السياقية.

فالمرسل أثناء الكتابة أو المحادثة يراعي مجموعة من القوانين التي تتضمن التجاوب مع نصه أو خطابه، إذ نجد المؤلف « يخلق صورة لنفسه وصورة أخرى لقارئه، إنه يصنع قارئنا كما يصنع ذاته الثانية» [2]، فهذا العمل الإبداعي لا يتم إلا في محيطه ولهذا يقوم المؤلف ببناء نصه وفق سلسلة من الافتراضات بعد تصور مسبق عن القارئ ، والأمر نفسه يمكن أن يقال عن الذي يلقي خطابه.

---

[1] جمال حمداوي، **التداوليات وتحليل الخطاب**، ص 31.

[2] فولغانغ إيزر ، **فعل القراءة نظرية جمالية، التجاوب (في الأدب)**، ترجمة: حميد الحمداوي، الجيلالي الكدية، بلا:ط، المغرب: منشورات مكتبة المناهل، بلا:ت، ص 33.

كما أن هذه الافتراضات: « لا تتعلق بمحتوى النص فحسب بل تتعلق بالشكل الذي يستخرج فيه المحتوى» [1] وتختلف الافتراضات المسبقة من نص لآخر ومن خطاب لخطاب إذ بينت صاحبة القول السابق أن الشعر تكون الافتراضات المسبقة من نص لآخر ومن خطاب لخطاب إذ بينت صاحبة القول السابق أن الشعر تكون الافتراضات المسبقة فيه مختلف عنها في الكلام العادي لأن مؤلفه هدفه قبل كل شيء هو التأثير في المستمع وهذا ما يجعله يضع افتراضات مسبقة تسبق عملية الإنتاج ثم يقوم من جهة أخرى ببناء افتراضات التأويل[2].

ومن جانب آخر لابد للمتلقي من العناصر المهمة في عملية التداول وهي:« المتكلم والمخاطب والسياق الذي تبلور فيه النص ومعرفة الزمان والمكان»[3].

وبالتالي يمكن القول أن السياق هو الذي يتحكم في عملية التأويل وتتجلى الوظيفة الأساسية للاقتضاءات في أنها:« تمثل الشرط الأساسي للتماسك القضوي للخطاب، وأنها تضمن بأن الأقوال تنتمي إلى الحوار، و أنها تمثل نصّا واحدا وليس مجموعة أحاديث مستقلة وحتى وإن اعتبروها حشوا فإن دورها لا يستهان به في إنجاز العملية التواصلية وفي حفاظ الخطاب على تماسكه»[4].

إن ما يتضمن نجاح عملية التخاطب هو وجود خلفيات مشتركة من الافتراضات المسبقة بين طرفي الخطاب وهو ما يضمن لنا السير الحسن ل ه، إذ الافتقار منها يؤدي إلى الفهم السيئ للخطاب أو النص.

---

[1] رحيمة شريتي،**تداولية النص الشعري، جمهرة أشعار العرب نموذجًا**، ص 260.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 260.

[3] جميل حمداوي، **التداوليات وتحليل الخطاب**، ص 36.

[4]أسماء حمبلي، **بلاغة الخطاب في كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع – مقاربة تداولية –** اطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، قسم الغة والادب العربي، كلية الاداب واللغات، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2016م/2017م، ص 185.

خلاصة:

وخلاصة القول أن النص أو الخطاب استفاد من الدراسات التداولية أيما استفادة، وظهرت تصورات تداولية عدّة حول النص أو الخطاب، والتي لعبت دورًا كبيرًا في مقاربة الخطاب والنص الأدبي، فلا يمكن تأويل النص الأدبي إلا بالاستعانة بالإحالة النصية والمقامية التي تلعب دورًا مهما في ترابط النص وانسجامه، كما يعدّ الانفتاح على المقصدية وأفعال الكلام أمرًا ضروريا في توضيح معاني النص المضمرة . دون أن ننسى أنه من الضروري دراسة النص الأدبي أو الخطاب باعتباره تلفظا سياقيا وملفوظًا حجاجيًا لغويًا، لأن ذلك ما يساعد على الانتقال من المعاني الحرفية إلى المعاني المجازية تأويلاً واستكشافًا، هذا ما يعني أن الدراسة التداولية دراسة متكاملة، مادامت تجمع وتترابط فيها التراكيب النحوية مع التراكيب التداولية والسياقية والوظيفية.

خاتـمـــة

وفي الأخير وبعد الفراغ من الدراسة التي كان موضوعها: " المنحى التداولي بين لسانيات النص ولسانيات الخطاب" يمكن أن نقول أننا قد توصلنا إلى بعض النتائج التالية :

– إن اختلاف العلماء في تعريفاتهم للنص يعود إلى اختلاف وجهات نظرهم وتعدّد المعايير والاتجاهات التي يعتمدون عليها من جهة أخرى، ولسانيات النص توقف اهتمامها على تحليل النص كوحدة لغوية كبرى قابلة للتحليل، متجاوزة بذلك الجملة.

– انقسم الباحثون إلى فريقين فيما يخص تحديد العلاقة بين لسانيات النص وتحليل الخطاب فمنهم من لا يميز بين المصطلحين على أنهما كل ما تجاوز الجملة وقيل في سياق محدد ، ومنهم من يستخدم كل منهما للدلالة على معنى مختلف، ومن أ برز الاختلافات أن الخطاب تحدثه اللغة الشفوية، والنص تنتجه الكتابة.

– إن مفهوم التداولية من أصعب المفاهيم الحديثة، كونه مفهوم تتقاذفه العديد من المصادر المعرفية، وتعد التداولية أساسا ترتكز عليه كثير من النظريات اللسانية وغير اللسانية لدقة نتائجها ولأنها تدرس المعنى في سياقات استعماله لا في ثبوته.

– إن الجذور الأولى للتداولية والمتزامنة بين عدّة حقول معرفية مختلفة (فلسفة، لغة، علم الاجتماع ...) هي السبب الأهم في إثراء منظومتها وإجراءاتها بآليات جديدة خصبة ومرنة، لعّل أهمها: الأفعال الكلامية، الاستلزام الحواري، الحجاج ....

– يعد النص فضاءً منجزا بين المنتج والمتلقي، فالمنتج له مهمة كتاب ة وإنشاء النص، والمتلقي يدرس النص ويسعى إلى تأويله، وإدراك آفاق جديدة فيه يمكن أن لا يكون المؤلف قد قصدها.

– إن المقاصد والسياق أساسان ع يتدان في دراسة الخطابات المختلفة، وهذا ما غضت لسانيات الجملة طرفها عنه.

– يعد كل من السياق والقصد والإفادة والمتكلم والسامع من الم بلدئ التي لها دور في نجاح الأفعال اللغوية الإنجازية المباشرة وغير المباشرة وكذا ضبط المعنى، وهذه العناصر تعد عناصر للخطاب، تسهم في عملية إنتاجه وتأويله.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولا: الكتب:

1. أحمد المتوكل:

-الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، ط 1، الرباط، الجزائر، عين التينة: دار الأمان، منشورات الإختلاف، دار العربية للعلوم ناشرون، بلا:ت.

-قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي- التركيبي، بلا:ط، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2001م.

3. الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، ط 1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1993م.

4.آن روبل، جاك موشلر:

- التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين وغفوس، محمد الشيباني، ط1، بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2003م.

-القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف: عزالدين المجدوب، مراجعة: خالد ميلاد، بلا :ط، تونس: دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، 2010م.

6. بشرى البستاني، التداولية في البحث اللغوي والنقدي، ط 1، لندن: مؤسسة السياب للنشر والتوزيع، 2012م.

7. أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، ط 1، المغرب: العمدة في الطبع، 1426هـ/ 2006م.

8. بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية، من أفعال الكلام إلى بلاغة الخطاب السياسي، ط1، القاهرة، مصر: شمس للنشر والتوزيع، 2010م.

9. ج. ب. براون، ج. بول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق: محمد لطفي الزليطني، منير التريكي، بلا:ط، المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 1418 هـ/ 1997 م.

10. جان سيرفوني، الملفوظية، ترجمة: قاسم المقداد، بلا: ط، دمشق: دراسة من منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1998م.

11. جماعة من المختصين، معجم النفائس الكبير، إشراف: أحمد أبو حاقة، ط1، بيروت، لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بلا:ت.

21. جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم، ابن منظور الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تحقيق عامر احمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليلي إبراهيم، بلا : ط، بيروت: دار الكتاب العلمية، 1430هـ- 2009 م.

13. جميل حمداوي:

- التداوليات وتحليل الخطاب، ط01، المغرب: شبكة الألوكة، 2015م.
- محاضرات في لسانيات النص، ط01، المغرب: شبكة الألوكة، 2015م.

15. جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، ط1،عمان:دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2016م.

16. الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية لطلبة معاهد اللغة العربية وآدابها، ترجمة: محمد يحياتن،بلا:ط، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،الجزائبلا: ت.

17. خديجة محفوظ محمد الشنقيطي، المنحنى التداولي في التراث اللغوي (الأمر والاستفهام نموذجين)، ط1، إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2016م.

18. خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ط1، الجزائر: بيت الحكمة للنشر والتوزيع، 2009م.

19. خطابي محمد عبد الرحمان، لسانيات النص وتحليل الخطاب، ضمن استكتاب جماعي لأشغال المؤتمر الدولي الأول في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ج 1، 1434هـ-2013م.

20. دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب،بلا: ط، جامعة مولود معمري، تيزي وزو : دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، العدد 01، ماي 2006 م.

21. دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب،بلا: ط، جامعة مولود معمري، تيزي وزو : دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، العدد 02، ماي 2007م.

22. دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب،بلا: ط، جامعة مولود معمري، تيزي وزو : دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، العدد 3، ماي 2008م.

23. دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب،بلا: ط، جامعة مولود معمري، تيزي وزو : دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، العدد 06، جانفي 2010م

24. دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب،بلا: ط، جامعة مولود معمري، تيزي وزو : دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع ، العدد 08، أيام 11-12-13 أفريل، 2011م.

25. روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، ط 02، مصر: عالم الكتب، 2007 م.

26. الزواوي بغوره، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، بلا : بلد، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م.

27. سعيد يقطين، انفتاح النص الروائي – النص والسياق– ط 02، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2001 م.

28. صابر الحباشة، التداولية والحجاج مداخل ونصوص، ط1، دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2008م.

29. صبحي إبراهيم، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق– دراسة تطبيقية على السور المكية – ط 01، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م.

30. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ط 1، مصر: الشركة العالمية للنشر، 1996م.

31. طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ط 1، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1998م.

32.عبد القادر شرشار، تحليل الخطاب الأدبي وقضايا النص، بلا :ط، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006م.

33. عبد الله إبراهيم، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة ط 1، بيروت، الدار البيضاء، 1999م.

34. عبد الملك مرتاض، في نظرية النص الأدبي، بلا: ط، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007م.

35. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة تداولية، ط01، ليبيا: دار الكتاب الجديد، 2004م.

36. علي بن محمد الآمري، الإحكام في أص ول الأحكام، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، ط 01، الرّياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع، 1424 هـ - 2003م.

37. العياش أدراوي، الاستلزام الحواري في التداول اللساني، " من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها "، ط 01، الرباط: دار الأمان، 1432 هـ/ 2011 م.

38. ابن فارس ، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بلا :ط، بلا: بلد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م.

39. فايزة بوسلاح، "مستويات السلم الحجاجي في القصص القرآني" ، الحوار المتوسطي، العدد 11-12، جامعة مستغانم، مارس2016م.

40. فرونسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، ط 1، سوريا: المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، 1997م.

41. فولغانغ إيزر، فعل القراءة نظرية جمالية، التجاوب (في الأدب)، ترجمة: حميد الحمداوي، الجيلالي الكدية، بلا:ط، المغرب: منشورات مكتبة المناهل، بلا:ت.

42. فيليب بلا نشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، ط1، سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007م.

43. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن احمد الزمخشري (ت538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود، لبنان، بيروت : دار الكتب العلمية، ط01، (1419 هـ- 1998 م).

44. كورنيليا فون راد صحوحي:« لسانيات ما بعد الجملة وما قبل الخطاب»، ضمن استكتاب جماعي، حمادي الصمود، مقالات في تحليل الخطاب، بلا:ط، تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 2008م.

45. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط 01، القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2004م.

46. محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، ط 01، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، 2008م.

47. محمد العبد، النص والخطاب والاتصال، بلا :ط، مصر، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2014 م.

48. محمد خطابي، لسانيات النص، (مدخل إلى انسجام الخطاب)، ط 1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1991.

49. محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، ط 1، بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة، يونيو، 2004م.

50. محمد مفتاح، التشابه والاختلاف، نحو منهاجية شمولية، بلاط، بيروت، المغرب: المركز الثقافي العربي، 1995.

51. محمد مفتاح، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، ط 1، ط 2، ط3، الدار البيضاء: المركز الثقافي، 1985م ،1986م، يوليو 1992م.

52. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، بلا:ط، الاسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002م.

53. محمود السعران، علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، بلا :ط، بيروت : دار النهضة العربية، بلا:ت.

54. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة «الأفعال الكلامية» في التراث اللساني العربي، ط 1، بيروت، لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2005م.

55. نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، ط 1، اللإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،1434ه/2013م.

56. دورة أكاديمية محكمة تعني بالدراسات والبحوث العلمية في اللغة والأدب،بلا: ط، جامعة مولود معمري، تيزي وزو: دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع،**7.** نور الدين السد، الأسلوبية وتحليل الخطاب، بلا: ط، الجزائر: دار الطباعة للنشر والتوزيع، 1997.

ثانيا: المجلات والدوريات:

57. بوجمعة شنوان:« الحجاج في الصورة البلاغية»، مجلة الأثر، العدد الخامس بالملتقى الدولي الثلث في تحليل الخطاب.

58. إكرام بن سلامة، «الخلفية اللغوية لتحليل الخطاب الشعري في كتاب الموشح للمرزباني»، مجلة الأثر، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، الجزائر، العدد 10.

59. بشير إبرير: « من لسانيات الجملة إلى علم النص»، مجلة التواصل، عدد 14، جوان 2005م.

60. فطومة لحمادي، «السياق والنص استقصاء دور السياق في تحقيق التماسك النصي»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2 و 3، جوان 2008م.

61. عبد الحليم معزوز،« أثر أفعال الكلام في توجيه دلالة النص الأدبي»، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، المركز الجامعي لميلة، جامعة الوادي. بلا:ت.

62. حمدي منصور جودي، « السلام الحجاجية وقوانين الخطاب – مقاربة تداولية»، مجلة مقاليد جامعة بسكرة، العدد 13، ديسمبر 2017م.

63. مدقن هاجر، « مصطلحات حجاجية»، مجلة تقاليد، العدد الاول، جامعة ورقلة (الجزائر)، جوان2011م.

64. نصيرة لكحل، « النص والخطاب بين المفهوم والاستعمال»، مجلة مقاليد، جامعة الجلفة (الجزائر)، العدد الخامس، ديسمبر 2013م.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

65. أسماء حمبلي، بلاغة الخطاب في كتاب كليلة ودمنة لابن المقفع – مقاربة تداولية–، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، قسم اللغة والادب العربي، كلية الآداب واللغا ت، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016م/2017م.

66. باديس لهويمل، مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011م/ 2012م.

76. دليلة قرمية، استراتيجيات الخطاب في الحديث النبوي الشريف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2011م/ 2012م.

86. رحيمة شتير، تداولية النص الشعري، جمهرة أشعار العرب نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الأدب، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، 1429هـ –1430 هـ/ 2008 م– 2009م.

69. عيسى بربار، البعد التواصلي في العملية التواصلية- شعر الأمير عبد القادر الجزائري -أنموذجا- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اللسانيات، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والفنون، ، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2015م/2016م

07. قدور عمران، البعد التداولي، في الخطاب القرآني الموجه لبني إسرائيل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، 2008م/ 2009م.

71. ليلى جغام، الحجاج في كتاب "البيان والتبيين" للجاحظ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في علوم اللسان العربي، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر -بسكرة- 1433هـ- 1434هـ/ 2012م-2013م.

72. مهى محمود إبراهيم العتوم ، تحليل الخطاب في النقد العربي الحديث دراسة مقارنة في النظرية والمنهج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية و آدابها، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004م.

37. النذير ضبعي، الأبعاد التداولية في مقامات الحريري، مذكرة مقدمة لنسل شهادة الماجستير في الآداب واللغة العربية، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ، 1435 هـ/ 1436 هـ/ 2014 م-2015م.

47. واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، من القرن الثالث الهجري إلى القرن السابع الهجري، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران،2011م/2012م.

57. بن يحي ناعوس، تحليل الخطاب في ضوء لسانيات النص – دراسة تطبيقية في سورة البقرة– بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في لسانيات النص، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون ، جامعة وهران، م2012/ 2013 م.

رابعا: المواقع الالكترونية:

67. ليلى كادة، الاستلزام الحواري في الدرس اللساني الحديث طه عبد الرحمان أنموذجا، جامعة بسكرة، 2019/6/2، www.asjp.cerist-dz.

77. محمد البوزيدي، الحجاج اللساني، تاريخ الإضافة 2017/ 05/ 08، https://aluhah.net

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

العنوان	الصفحة
مقدمة	**أ–د**
الفصل الأول:بين لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة في المفاهيم.	
المبحث الأول:لسانيات النص مجالاتها وإجراءاتها:	7
أولا: مفهوم النص:	7
1– لغة:	7
2– إصطلاحا:	8
ثانيا: لسانيات النص في الفكر اللغوي الحديث:	9
1– لسانيات النص في الفكر اللغوي الغربي:	9
2– لسانيات النص في الفكر اللغوي العربي:	12
ثالثا: عوامل تأسيس لسانيات النص:	14
رابعا: المعايير النصية:	17
خامسا: أهمية لسانيات النص:	18
المبحث الثاني: تحليل الخطاب المفهوم والتطور:	20
أولا: تعريف الخطاب:	20
1– لغة:	20
2– اصطلاحا:	21

ثانيا: مصطلح الخطاب بين الفكرين الغربي والعربي:	21
1- الخطاب عند الغربيين:	21
2- مصطلح الخطاب عند العرب:	23
ثالثا: بين لسانيات النص وتحليل الخطاب:	27
الفصل الثاني:الاتجاه التداولي في الدرس اللساني الحديث.	
المبحث الأول: التداولية في اللسانيات المعاصرة.	34
أولا:تعريف التداولية:	34
1- لغة:	34
2- اصطلاحا:	35
ثانيا:نشأة التداولية وتطورها:	37
ثالثا:وظائف التداولية وخصائصها:	41
رابعا:صلة التداولية بالعلوم الأخرى:	44
1- التداخل بين التداولية والدلالة:	44
2- علاقتها باللسانيات واللسانيات البنيوية:	44
3- التداخل بين التداولية والأسلوبية:	45
4- التداخل بين التداولية واللسانيات الاجتماعية:	45
5- التداخل بين التداولية واللسانيات التعليمية:	45
6- علاقة التداولية باللسانيات النصية وتحليل الخطاب:	46

المبحث الثاني: أدوات المنهج التداولي وآلياته:	48
أولا: الأفعال الكلامية:	48
ثانيا: الاستلزام الحواري:	50
ثالثا: الإفتراض المسبق:	53
رابعا: الإشاريات:	54
خامسا: الحجاج:	55
سادسا:نظرية الملائمة:	57
الفصل الثالث:ملامح التداولية في المنهجين النصي والخطابي.	
المبحث الأول: الدراسة النصية والمنحى التداولي:	61
أولا: النص بين منتجه ومتلقيه:	61
ثانيا: الإحالة والاشاريات وعلاقتهما بالتداولية:	63
المبحث الثاني: التداولية وتحليل الخطاب:	66
أولا: المقاصد وعلاقتها بالخطاب:	66
ثانيا: السياق وأثره في تحديد معنى الخطاب:	70
المبحث الثالث: التداولية بين لسانيات النص ولسانيات الخطاب:	73
أولا: النص أو الخطاب أفعالا كلامية:	73
ثانيا: الحجاج في الخطاب أو النص:	76
ثالثا:الاستلزام الحواري في النص والخطاب:	78

فهرس الموضوعات:

رابعا:الافتراض المسبق في النص والخطاب:	79
خاتمة	83
قائمة المصادر والمراجع	86
فهرس الموضوعات	97

ملخص:

إن هذه الدراسة أولت اهتمامًا بالتداولية وعلاقتها باللسانيات النصية وتحليل الخطاب، إذ انها فتحت أرواقها بشكل جديد وأبانت عن كثير مما كان مهملاً في اللسانيات التقليدية من عزل اللغة عن محيطها من ظروف المتكلم والمتلقي وتأثيرها على الحدث الكلامي، كاشفة عن اهم النقاط منها:

علاقة المتكلم بالمتلقي، وكيف يفهم هذا الأخير ما يقال مما لا يظهر من خلال الخطاب، واعتبرت أيضا الأفعال الكلامية إنجازا لأعمال ما أثناء النطق بها، وهي بذلك عالجت النصوص والخطابات في بؤرة التواصل اللغوي، فضلا على أنها سلط ت الضوء على الإحالة والسياق بكل أشكاله.

كما أن هذه الدراسة خلصت إلى أن التداولية تميزت بانفتاحها على علوم مختلفة. وهذا ما جعلنا نكشف التقائها مع لسانيات النص وتحليل الخطاب في أهم النقاط السابقة الذكر، وذلك لأن غايتهم واحدة وهي إقامة تفاعل بين النص أو الخطاب وسياقاته الخارجية.

Résumé :

Cette étude a porté sur la pragmatique et sa relation avec la linguistique textuelle et l'analyse du discours, en ouvrant ses papiers d'une nouvelle manière et en exprimant une grande partie de ce qui était négligé en linguistique traditionnelle comme l'isolation de la langue de son environnement extérieur et son impact sur le discours, révélant les points les plus importants, notamment :

La relation entre le locuteur et le destinataire et comment celui-ci comprend ce qui est dit de ce qui n'apparaît pas à travers le discours, elle est également considérée que les actes locutoires comme réalisation des actes illocutoires pendant leur prononciation, elle a donc traité les textes et les discours dans le centre de communication linguistique, en plus de mis en évidence sur la référence et le contexte sous toutes ses formes.

Cette étude a également conclu que la pragmatique est caractérisée par son ouverture à des différentes sciences. C'est ce qui nous a permet de découvrir son points communs avec la linguistique textuelle et l'analyse du discours dans les points les plus importants cités ci-dessus. En effet, leur objectif est de créer une interaction entre le texte ou le discours et ses contextes externes.